التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها في انتشار السلوكيات المرفوضة من الشباب بالمجتمع المصري دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة قنا

د. محمد علي سلامة (*)

مقدمة:

شهدت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م العديد من التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك قيام العديد من التظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات والتي أثرت على الاقتصاد المصري وعلى سير الحياة بشكل عام؛ إذ يؤكد لنا التاريخ أن المجتمع المصري يصبح قويًا حينما يمتلك المبادئ التي توجه حركته وتنظم تفاعله. تأكيدًا لذلك أنه أقام الحضارة المصرية القديمة حينما اعتقد في الفرعون الإله الذي يسيطر على الأرض، وفاض حكمه عليها خيرًا وعدلاً. وحينما أسلمت مصر كانت البلد الإسلامي الوحيد صاحب عاصمة الألف مئذنة. غير أنه حينما تضيع منه المبادئ تتردى حركته ويتخبط وتضيع منه ذاكرته التاريخية وخبرته في مواجهة الأزمات والصعاب، وهي الحالة التي يعاني منها الآن. فقد تراجع هذا المجتمع حتى تقوقع على ذاته، بعد أن كان هو الحامل لرايات النضال العربي. وهو الآن يعاني من أمراض اجتماعية وأخلاقية عديدة، يجب أن ننظر إليها بقدر من التفاؤل، باعتبار أن ذلك مخاض ميلاد جديد، ننتظره ونساعد على اكتمال ولادته، بنقد ما هو قائم وناقص يساعد دائمًا على ولادة ما هو جديد ومكتمل، وذلك لقناعة ذاتية أن صلاح مصر هو صلاح للعالم العربي بكاملة، وانهيارها سوف يعني حتمًا انهياره، فهي رمانة ميزان عالمها العربي.

وكذلك ظهرت العديد من السلوكيات التي لم تكن موجودة من قبل، والتي أثرت على النسق القيمي للفرد والمجتمع، كما أفرزت هذه الثورة جملة من النتائج والتداعيات الخطيرة على الدولة والمجتمع، منها: تراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وحدوث حالة من الانفلات والفوضى في المجتمع، فضلاً عن استشراء الفساد السياسي والإداري، وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع، وكثرة التوترات والمشاحنات الطائفية، واتساع نطاق الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح في تصاعد موجة الاحتجاجات العامة التي تنخرط فيها فئات اجتماعية عديدة بقصد طرح مطالب فئوية خاصة بها، والضغط على الحكومة من أجل تلبيتها[١].

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب – جامعة سوهاج.

قد يكون الحديث عن الآثار الاجتماعية للثورة سابقًا لأوانه، على اعتبار أن الثورة ما تزال قائمة، ولم تستكمل بعد، وأن ذلك يقتضي مضي مدة من الزمن أطول نسبيًا. ومع ذلك فإن مرور أربعة أعوام على اندلاع الثورة يشير إلى بعض المظاهر الدالة على تغيرات اجتماعية واقتصادية ينبغي تتناولها وتحليل التوقعات بشأنها على صعيد المجتمع المصري.

للقيم أهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع فهى تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الإنسان فى حياته، كما أنها تمكنه من مواجهة الأزمات ويؤكد ذكى نجيب محمود أن فهم الإنسان على حقيقته هو فهم للقيم التى تمسك بزمامه وتوجيهه [٢]. فهى تحدد للفرد السلوك وترسم مقوماته، وتعينه على بنيانه، فهى تتغلغل فى حياة الناس أفراداً وجماعات وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها [٣]. كما أنها تحفظ للمجتمع تماسكه وتحدد له أهدافه ومثله العليا لممارسة حياة اجتماعية سليمة، إضافة إلى تحقيق الأمن القومى وحمايته من خطر الغزو الخارجى الذى يعمل على تنميط أفكار البشر وفقاً للنمط الغربى، كما أنها تتسم فى تشكيل خصوصية المجتمع لأنها تمثل جانباً رئيسياً من ثقافة أى مجتمع، فكما أن لكل مجتمع ثقافته المتميزة فإن له أيضاً قيمه التى تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى[٤].

وإذ تحتل القيم مكانة هامة فى حياة الفرد والمجتمع فلها أهميتها بالنسبة للشباب فتعمل على وقايتهم من الانحراف وتساهم فى بناء شخصيتهم، وقدرتهم على التكيف مع الحياة ومشكلاتها، كما أنها تعمل كموجهات لحيازتهم فى مجالات الحياة المختلفة فتجعلهم أكثر قدرة على اتخاذ قراراتهم وإنهاء صراعاتهم ومواجهة أزماتهم وتحدياتهم وتنمية مجتمعهم [٥].

وقد اهتم الكثير من الفلاسفة والمفكرين منذ القدم بموضوع القيم الأخلاقية باعتبارها أساس استقرار المجتمع وتقدمه، وفى الوقت الحالى أهتم أيضاً العديد من الباحثين بإجراء دراسات حول القيم وأهميتها ووضعوها ضمن أولويات البحث العلمى، وإذا كانت القيم الأخلاقية قد نالت الاهتمام من قبل المجتمع فى الماضى فإننا اليوم فى أشد الحاجة إلى اهتمام أكبر بتلك القيم [٦]. وقد شهد المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين مجموعة من التغيرات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها والتى أثرت بشكل مباشر على النسق القيمى لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وعلى الشباب بصفة خاصة حيث تتمثل هذه التغيرات فى جملة التصورات التى حدثت للواقع المصرى خلال تلك الفترة بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى أفرزت قيما جديدة مستحدثة لم تكن موجودة من قبل فقد استبدلت[٧]، والقيم الاجتماعية هى منظومة الحياة تؤثر فى حياة البشر وفى سلوكياتهم وتحدد شكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل وهى صمام الأمان داخل التجمعات البشرية، وتمثل القيم أدوات الضبط الاجتماعى ومحركات السلوك

وتفرز آليات الاستقرار والتوازن فى المجتمعات البشرية. وإذا تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل نتيجة عوامل وظروف محددة تدهورت أحوال البشر وعم الفساد فى الأرض وشعر الناس كما يشير ابن خلدون- بفقدان التوازن وعدم الثقة وضياع الرؤى وانتابت البشر حالة من الإحباط والعجز وعدم الرضى والقلق والتوتر وشاعت بين الناس حالة من التردى والوهن وسادت الفوضى الأخلاقية والسلوكية وفقد النظام الاجتماعى قدرته على البقاء والالتزام وضعف لديهم الشعور بالانتماء للوطن كل ذلك يعنى الإحساس بوجود أزمة أو حالة يطلق عليها علماء الاجتماعى "أنومى" أو اللامعيارية الأخلاقية [٨]. وقد أثرت هذه التغيرات بشكل مباشر على القيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وعلى الشباب بصفة خاصة وأدت ما يسمى بأزمة القيم الأخلاقية.

وترجع الأزمة الأخلاقية والسلوكية إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية، فالعوامل الداخلية مرتبطة بالبنية الداخلية للمجتمع المصرى وهى نتاج لعوامل مادية حيث المشكلات الاقتصادية التى تواجه الناس خلال مسيرة حياتهم المعيشية وتقف حائلاً أمام احتياجاتهم الأساسية فالفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول وقلة الخدمات وزيادة مستوى المعيشة والقهر المادى والاستغلال الاجتماعى وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية كل ذلك يؤدى إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية ويخلق نوعاً من الخلل الذى يتفاقم عبر الزمن بل قد يصل إلى خلق أشكال من الانحراف حيث يحاول كل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على تلك المشكلات المادية والضغوط الناتجة عنها[٩].

وبالإضافة إلى العوامل المادية، هناك عوامل غير مادية تلعب دوراً هاماً فى تكوين الظواهر الاجتماعية المرضية من أهمها الفساد والتسيب واللامبالاة وعدم الانضباط والفوضى الأخلاقية وزيادة العنف والتطرف بأشكاله المختلفة، وظهور أنواع من الجرائم المنظورة وغير المنظورة كالرشوة والبلطجة وغيرها من الأفعال التى تدل على تدهور القيم الاجتماعية وتحولها من قيم إيجابية بناءة إلى قيم سلبية تضعف من قدرات البشر وتهدم كيانات المجتمعات البشرية [١٠].

أما العوامل الخارجية فتتمثل فى الثورة العلمية والتكنولوجية حيث جعلت العالم أكثر اندماجاً وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات وانتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات فهى الطاقة المولدة المحركة للقرن الحادى والعشرين فى كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية فهذه الثورة أحدثت تغيرات أساسية فى الطريقة التى ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأبرز جوانب الثورة العلمية فى الحاسوب والإنترنت [١١]. وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على الشباب فأصيب بعدم القدرة على الاستقرار فى القيم الموروثة، والمكتسبة، ضعف القدرة على

الاختيار بين القيم المتضاربة، عجز عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، مما سبب له أزمة قيمية دفعت بالشباب بالثورة على قيم المجتمع واغترابهم عن القيم التى جاءت بها الثورة العلمية والتكنولوجية [١٢].

كما أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على قيم الشباب فانتشرت سلوكيات مشتركة منها الثقافة الاستهلاكية، أغنيات شبابية، ملابس عالمية، أفلام عنف، تنميط الأذواق، تقولب السلوك، ثقافة المخدرات، وقد أفرزت عدة مشكلات منها انتشار الجرائم، البلطجة، وتدهور مستوى المعيشة، تقليص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة، اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء [١٣]. وكذلك أثر الإعلام بما يملكه من قوة تأثير كبيرة وخاصة بعد ظهور الفضائيات وما يسمى بالسماوات المفتوحة على قيم الشباب، وقد ساهم الإعلام فى نشر أنماطاً وقيماً أخذ بعضها طابعاً عالمياً وجاوز حدود حضارته التى أفرزته من خلال انتشار ثقافة الصورة، وقد أثر الإعلام على تشكيل وعى الشباب بتأكيد القيم النفعية والفردية، وانتشار ثقافة الاستهلاك نتيجة الانفتاح، والهجرة للخليج بالإضافة إلى انتشار المخدرات، تمجيد كل ما هو أجنبى وتحول الشباب إلى اتساق عالمى متحرر [١٤].

يتضح مما سبق أن هناك تغيرات اجتماعية واقتصادية طرأت على المجتمع المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١م، وانعكست هذه التغيرات على سلوكيات وقيم الشباب المصري.

إشكالية الدراسة وأهميتها:

لقد أصبح المجتمع يعانى الكثير والكثير من المشكلات الناجمة عن تغير القيم فإذا نظرنا قليلاً نحو أنفسنا نرى ما آلت إليه بعد قيمنا الأصيلة التى كانت سمة لمجتمعنا قد عفا عليها الزمن وأصبحت لا تتناسب مع عالم الماديات والتكنولوجيا المعاصرة. ومن مظاهر تضاؤل القيم الأخلاقية فى الجيل الناشئ عدم احترام ملكية الغير وحقوقهم والتنكر لحقوق الوالدين واللامبالاة بالنظم والقوانين وأصبح المجتمع أكثر عنفاً وأقل انضباطاً وأكثر تساهلاً. ولقد طغت القيم المادية على القيم الروحية التى اختنقت وانخفضت فى الصدور، فسادت الأنانية، والاستغلال، وحل الصراع محل التنافس والتعاون وغاب التكافل الاجتماعى وتفككت الروابط الاجتماعية الأصيلة وصارت روابط المصالح والمنافع وهى روابط وهمية مؤقتة مرتبطة بالموقف فقط وتتمزق بمجرد انتهاء المصلحة، قل الإحساس بالخطر العام على المجتمع فضاعت الشهامة والمروءة وصار الناس إذا مروا على حادث رفضوا الإبلاغ وإذا طلبت منهم الشهادة أنكروها والمساعدة منعوها وإن ما نلاحظه من إهدار للمال العام وتخريب الممتلكات والمرافق العامة وغيرها والاستهتار بالقيم وضعف الغيرة على أعراض الناس وتقطع الأرحام والصلات الإنسانية وذلك يرجع إلى التغيرات التى

طرأت على المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة وخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١م، والتي انعكست على سلوكيات الشباب وقيمه الاجتماعية.

وترجع أهمية الدراسة إلى محاولة التعرف على أهمية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها في انتشار السلوكيات المرفوضة من الشباب بالمجتمع المصري، ومنها أهمها التغيرات التي طرأت على ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية، وهل هناك علاقة بين الثقافة والقيم والمجتمع وبين النظام السياسي وعملية تحديث المجتمع وثقافته وقيمه، والعلاقة بين هذه التحولات الاجتماعية التي حدثت وبين إضعاف الثقافة والمجتمع، وهل هناك علاقة بين القوى الاجتماعية ودورها في إضعاف الثقافة والقيم؟ وهل هناك علاقة بين انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة والقيم؟ ولاسيما ظهور حالة من الانفلات الأخلاقي لم يشهدها المجتمع المصري من قبل، فمن المهم رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أحداث ثورة ٢٥ يناير، والتي تركت بصماتها في المجتمع، وأصبحت تشكل ظاهرة اجتماعية يجب دراستها والاهتمام بها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على أهمية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتأثيرها في منظومة القيم لدى الشباب.
٢. التعرف على العلاقة بين الثقافة ومنظومات القيم في المجتمع.
٣. التعرف على العلاقة بين النظام السياسي وعملية التحديث في المجتمع والثقافة.
٤. التعرف على العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم.
٥. التعرف على العلاقة بين دور القوى الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم.
٦. التعرف على العلاقة بين انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم.
٧. الإفادة من نتائج هذه الدراسة وفتح الطريق أمام إجراء دراسات اجتماعية أخرى في بيئات مشابهة للمجتمع المصري بصفة عامة، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة.

تساؤلات الدراسة: يثير البحث الراهن تساؤلاً رئيسًا حول: "ماهية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها في انتشار السلوكيات المرفوضة من الشباب بالمجتمع المصري؟

وللإجابة عن هذا التساؤل توجد مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، وذلك على النحو الآتي:

١. هل توجد علاقة بين الثقافة والقيم السائدة في المجتمع؟
٢. هل توجد علاقة بين النظام السياسي وعملية تحديث المجتمع والثقافة؟
٣. هل توجد علاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم؟
٤. هل توجد علاقة بين دور القوى الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم؟
٥. هل توجد علاقة بين انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم؟

منهج الدراسة وأدواتها: استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة. أما بالنسبة لأدوات جمع البيانات، فقد استخدم الباحث صحيفة الاستبيان والمقابلة التي أجريت في مجتمع البحث، كما استخدم الباحث دليل دراسة الحالة كأداة لجمع البيانات في الحالات التي قام بدراستها بجانب صحيفة الاستبيان.

مجتمع الدراسة وعينتها: تم تحديد مجتمع الدراسة بقرية القلعة مركز ومدينة قفط بمحافظة قنا، واختار الباحث عينة عشوائية تتكون من ٤٥٠ فردًا من مجتمع البحث، كما تم اختيار عشرين حالة وأجريت معها مقابلات تدور كلها حول مشكلة البحث وتساؤلات الدراسة.

من أهم مفاهيم الدراسة:

مفهوم الشباب: لقد تعددت مفاهيم الشباب ونذكر منها ما يلي:

١. يعرف الشباب بأنه حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتميز بالحيوية وترتبط بالقدرة على التعلم ومرونة العلاقات الإنسانية[١٥].
٢. ويعرف بأنه الفترة التي تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً أو أدوار في بنائه، وينتهي حينما يتمكن الفرد من احتلال مكانته وأداء دوره في السياق الاجتماعي وفقا لمعايير التفاعل الاجتماعي [١٦].
٣. ويعرف أيضا بأنه المرحلة التي يكتمل عندها النضج الجنسي والعقلي للشباب، وتنتهي عند بدايتها فترة المراهقة، وتستمر حتى بداية النضج والذي يعني تحمل الشباب لأعباء ومسئوليات اجتماعية.
٤. والشباب هو كل من بلغ من العمر الثامنة عشرة ووقف عند سن الثلاثين [١٧].

مفهوم القيم:

١. تعرف القيم بأنها " عادات ومستويات سلوكية ومبادئ تعتبر مرغوبة من ثقافة أو جماعة من الناس " والأخصائيون كجماعة واحدة تنتمي لمهنة حددوا لأنفسهم قيم عامة تصف المبادئ والقواعد الموجهة في الخدمة الاجتماعية أنها تشير إلى أغراض عمليات الخدمة الاجتماعية (١٨).

٢. وتعرف القيم أيضا بأنها " أحكام يصدرها الفرد على العالم الإنساني والاجتماعي والمادي الذي يحيط به " (١٩).

٣. تعريف كرتش وآخرون " يعرف القيمة على أنها عبارة عن معتقد يتعلق بما هو جديد بالرغبة وهذا المعتقد يفرض على صاحبه مجموعة من الاتجاهات التي تعبر عن هذه القيم (٢٠).

٤. وتعرف أيضا بأنها " اتجاهات مركزية نحو ما هو مرغوب أو غير مرغوب وتشكل القيم المركزية محوراً لكثير من الاعتقادات الاتجاهات والسلوك وهي تؤثر في أحكامنا وأفعالنا لما هو أبعد من الموقف المباشر (٢١).

٥. ومن هنا يمكن القول بأن القيم هي اتجاهات مركزية نحو ما هو مرغوب أو غير مرغوب أو نحو ما يصح أو ما لا يصح، وتشكل القيم المركزية محوراً لكثير من الاعتقادات والاتجاهات والسلوك.

مفهوم القيم الأخلاقية:

وتعرف القيم الأخلاقية على أنها القيم الحقيقية التى تحكم السلوك الخلقى مثل الأمانة والتعاون والصدق والسلوك يتحدد فى أساسه من الداخل انطلاقاً من القيم الحقيقية التى تحكم هذا السلوك وهى معايير تخضع الأفعال وطرق السلوك وأهداف الأعمال على مستوى المقبول وغير المقبول أو المرغوب عنه أو المستحسن والمستهجن (٢٢).

والفرد فى سلوكه الخلقى قد يواجه موقفاً أخلاقياً، بمعنى أن تواجهه مشكلة أخلاقية، والمشكلة الأخلاقية تظهر عندما تتعارض قيمة مع قيمة أخرى، فيشعر الإنسان بهذا التعارض ويحاول أن يحدد سلوكه على أساس اختيار واحدة منها، وهذا الاختيار يقوم على أساس ما يهتم به الإنسان من قيم، وما يؤثر على قيم أخرى، وعلى هذا الأساس يصل إلى حكم أخلاقى يحدد واحدة من هذه القيم (٢٣).

والموقف الأخلاقى لا يعزل الأخلاق فى ميدان منفصل من ميادين الحياة وإنما هذا الموقف الأخلاقى بما فيه من قيم مختلفة وأنواع مختلفة من السلوك إنما يرتبط بالمواقف السابقة وبالمواقف اللاحقة، وبهذا يرتبط كل حكم بحياة الإنسان كلها فى طولها وعمقها، وبهذا أيضاً يمتد هذا الحكم الأخلاقى فى الزمان والمكان امتداد أنواع السلوك وبذلك يشمل هذا الحكم الأخلاقى جميع الفضائل

والقيم التى تكونت فى الماضى والتى أثبتت وجودها فى المواقف المختلفة فلا يعزلها ولا ينعزل عنها.

كما أن الموقف الأخلاقى يتحدد ويتضح، ويستعيد السلوك نشاطه ويتحدد اختيار الخير الصالح على أساس المداولة الفكرية واستعمال الذكاء ولذلك كان التأمل والتفكير عاملين أساسيين فى الوصول إلى الاختيار السليم وفى القضاء على الخبرة والصراع فى الموقف الأخلاقى(٢٤).

وعلى هذا يمكن القول أن القيم الأخلاقية تعكس ما يلى :-

- أن القيم الأخلاقية هى نتاج المجتمع ويلتزم بها الفرد.
- وهى حكم عقلى انفعالى يصدره الفرد أو المجتمع.
- تحكم السلوك والمعايير ومن خلالها يتم الحكم على السلوك.
- تنبع من الدين والعرف والتقاليد.
- تختلف من مجتمع لآخر.

ويرى الباحث أن القيم الأخلاقية تنقسم إلى فرعين رئيسيين هما :-

- القيم الأخلاقية الإيجابية : مثل الأمانة والصدق والوفاء والعدل، والإخلاص والحلم والاعتدال والمساواة والرحمة والصبر.
- القيم الأخلاقية السلبية : مثل الكذب والغش والخيانة والظلم والأنانية والسلبية والمحسوبية والوساطة والرشوة واللامبالاة الفساد والفهلوة والنفاق والعنف.

وسوف يركز الباحث فى دراسته على بعض القيم الأخلاقية السلبية والتى انتشرت فى الفترة الأخيرة داخل المجتمع المصرى.

يتضح مما سبق اختلاف وجهات النظر حول مفهوم القيم لأنه من الموضوعات التى تقع فى دائرة اهتمام العديد من التخصصات كالفلسفة والتربية والاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع فيرصد الباحث نقاط الاتفاق فى الآتى :-

- أن القيم جزء أساسى من مكونات الأمة.
- وأنها تمثل أهدافاً معينة فى الحياة يسعى الفرد إلى تحقيقها.
- وهى تمثل إطاراً مرجعياً يحدد سلوكيات الفرد ليتحقق الأهداف.
- ويختلف ترتيبها من فرد لآخر.
- وتشكل منظومة قيمية تحدد سلوكياته.
- وتكشف عن نفسها من خلال الاختيار بين البدائل أو تفضيل سلوك على آخر.
- فى ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير.

وفى ضوء ذلك لتعريف القيم يمكن وضع تعريف إجرائى لمفهوم القيم "بأنها أحكام يصدرها الفرد من خلال الموقف الذى يتعرض له مهتدياً فى ذلك بمعايير

وضعها الفرد لنفسه أوضعها المجتمع له وهذه المعايير تتفق مع طبيعة وثقافة المجتمع الذى يعيش فيه الفرد بما يتضمنه من نظام، عادات اجتماعية حتى أصبحت جزء من التراث الحضارى والتى من خلالها يتحدد المرغوب فيه أو المرغوب عنه من السلوك وتتضح فى اهتماماته وسلوكه العملى واللفظى.

مجالات الدراسة:

تتمثل مجالات هذه الدراسة في:

١. المجال الجغرافي: قرية القلعة – مركز ومدينة قفط – محافظة قنا.
٢. المجال البشري: أجريت الدراسة على عينة من شباب قرية القلعة، مركز ومدينة قفط بمحافظة قنا، وتم اختيار ٤٥٠ مفردةً.
٣. المجال الزمني: تتحدد الحدود الزمنية للدراسة بفترة الإعداد لها، وتطبيقها، وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥م، وهذه المدة خاصة بالدراسة الميدانية.

وتشتمل هذه الدراسة على عدة محاور، أهمها:

- المحور الأول: علاقة الثقافة والقيم بالمجتمع.
- المحور الثاني: دور النظام السياسي في إضعاف بنية الثقافة ومنظومة القيم:
- المحور الثالث: إضعاف التحولات الاجتماعية والاقتصادية للثقافة ومنظومات القيم.
- المحور الرابع: دور القوى الاجتماعية في إضعاف الثقافة ومنظومات القيم.
- المحور الخامس: انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم.
- المحور السادس: تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها.
- وأخيرًا نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها، ثم قائمة المصادر والمراجع المستخدمة في الدراسة

المحور الأول: علاقة الثقافة والقيم بالمجتمع:

تتشكل الثقافة من مجموعة المعاني والرموز التي تتبلور على هيئة قيم توجه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، سواء كانت سوية أو غير سوية. استنادًا إلى ذلك تؤدي الثقافة والقيم دورًا محوريًا في بناء المجتمع، لكونها هي التي تتولى تنظيم التفاعل الاجتماعي في المجتمع. فالبشر يؤدون أدوارهم وينجزون سلوكياتهم وهم موجهون بقيم الثقافة[٢٥].

فإذا تأملنا بناء الثقافة من الداخل فسوف نجده يتشكل من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية، المكون الأول هو منظومة القيم الوجدانية، وهي تشكل القاعدة المعنوية التي يستوعبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة،

ثم من المدرسة والإعلام بعد ذلك. وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنظومة القيم الوجدانية في كونها تربط الشخص بموضوعات بيئته التي ينشأ فيها عاطفيًا ووجدانيًا، كالارتباط بالأم والارتباط بالوطن والارتباط بالأسرة والارتباط "بالعلم" رمز الوطن. ومن شأن هذه القيم أن تؤسس قاعدة انتماء الشخص لمرجعيته الاجتماعية والوطنية بكل ما فيها، ويتم استيعاب هذا العنصر في شخصية الإنسان منذ الصغر وبصورة تلقائية في العادة(٢٦). ويتشكل المكون الثاني من منظومة القيم الإدراكية التي تتشكل من المعارف الحديثة التي يتعلمها الإنسان من المدرسة وحتى الجامعة. وتتميز القيم الإدراكية بكونها ليست من طبيعة عاطفية كالقيم الوجدانية، ولكنها من طبيعة عقلانية، ومن شأنها أن تقوي الجانب العقلاني في الإنسان. والمكون الثالث هو مجموعة القيم التفضيلية، وهي القيم التي تشكل مرجعية الإنسان في الاختيار والمفاضلة بين الموضوعات.

ونحن إذا تأملنا منظومات القيم هذه فسوف نجد أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية في الصغر، وكلما كبر الإنسان اتجه إلى العمل وفقا للقيم الإدراكية العقلانية، وكذلك تتسق هذه القيم مع السياق الاجتماعي، ففي السياق الريفي مثلا نجد أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية وتأثيرًا، وإذا تحركنا إلى السياق الحضري فإن القيم العقلانية "الإدراكية" تكون هي الأكثر فاعلية وقوة (٢٧).

وتؤدي الثقافة والقيم المتضمنة فيها دورها في ضبط التفاعل الاجتماعي من خلال أربع صيغ:

الصيغة الأولى: توجد القيم كما هي باعتبارها عناصر رمزية توجه التفاعل في كل مجال من مجالات التفاعل الاجتماعي، فهناك قيم خاصة بالأسرة، وأخرى خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالاقتصاد كالأمانة مثلاً والجودة والصدق وغير ذلك من القيم، وبهذا الوجود الرمزي تؤدي القيم دورها في توجيه سلوكيات البشر في كل مجال من المجالات الاجتماعية.

والصيغة الثانية: تتحول القيم في مجالات الواقع الاجتماعي المختلفة إلى أشكال معنوية ومعيارية تتولى ضبط التفاعل الواقعي مباشرة. وفي هذا الإطار تتحول القيم إلى تقاليد وأعراف ومعايير وقواعد تتولى الضبط المباشر للتفاعلات والسلوكيات الواقعية، فنحن نحتكم عادة إلى التقاليد والأعراف والمعايير في شؤون حياتنا اليومية.

والصيغة الثالثة: هي التي يتشكل فيها الضمير الفردي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توجد على أساسها القيم في المجتمع، إذ يستوعب الفرد من خلال هذه العملية قيم المجتمع ومثله فتشكل ضميره الفردي الذي يوجه سلوكه من داخله في مختلف المجالات الاجتماعية.

والصيغة الرابعة: هي التوقعات المتبادلة التي توجد بها القيم وتؤدي فاعليتها في المجال الاجتماعي. وتعني صيغة التوقعات المتبادلة أن الأفراد وهم يتفاعلون بعضهم مع بعض يتوقعون سلوكيات بعضهم تجاه بعض، لأنهم يؤدون

هذه السلوكيات من منظور قيم مشتركة ومتفق عليها.
ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الصور الأربع دورها في ضبط سلوك الأفراد، إما من وجودها معاني رمزية وموجهات عامة وإما من كونها تقاليد وأعرافًا ومعايير تضبط التفاعل الاجتماعي، أو من خلال ضمائرنا الفردية الموجهة لسلوكياتنا، أو على هيئة أن سلوك كل منا محكوم بتوقعات الآخر عنه، ومن ثم نجده يتصرف في غالب الأحيان وفقا لهذه التوقعات [٢٨].

فإذا حاولنا تعرف مصادر القيم في المجتمع فسوف نجد أن هناك أربعة مصادر أساسية. الأول: الدين ويشكل في أي مجتمع من المجتمعات قاعدة الثقافة ومنظومات القيم، فالحلال والحرام الديني هو في الغالب الصواب والخطأ الثقافي، ومن ثم فكلما كانت المعاني الدينية متجددة كانت الثقافة أقل محافظة وأكثر ميلاً لاستيعاب ما هو جديد.

ويشكل التراث الثقافي المصدر الثاني لثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. هذا التراث ينتقل إلى المجتمع عبر تتابع الأجيال، غير أن هذه الثقافة التراثية وإن انحدرت لنا من الماضي، فإنها تكتسب حيوية إذا أعيد إنتاجها من خلال التفاعل الاجتماعي القائم والمعاصر، وهو التفاعل الذي يتولى تعديل بعض جوانبها، فقد يحذف منها أو يضيف إليها. ويشكل التفاعل الاجتماعي الذي يشارك فيه البشر في المجتمع المصدر الثالث للثقافة [٢٩].

في هذا الإطار يؤدي التفاعل الاجتماعي دورًا محوريًا في إعادة إنتاج الثقافة، إلى جانب إنه يتولى إنتاج بعض القيم كذلك. وتشكل الثقافة الواردة إلينا من الخارج المصدر الرابع لثقافة المجتمع، فنحن الآن في عصر عالم الفضاءات الثقافية المفتوحة. حيث تنتقل الثقافات وتتحرك منظومات القيم دون حواجز، ومن الطبيعي أن تخترق بعض القيم الوافدة من الخارج ثقافة المجتمع. وفي هذه الحالة فإذا كانت ثقافة المجتمع تمتلك القوة والعافية فإنه يكون بإمكانها هضم العناصر الثقافية الوافدة بما يقوي بنيتها، أما إذا كانت ثقافة المجتمع ضعيفة فإن العناصر الثقافية الوافدة هي التي تتولى إعادة تشكيل هذه الثقافة الضعيفة وفق طبيعتها.

وبتأمل حال ثقافة المجتمع المصري نلحظ أنها بدأت تفتقد تماسكها وقوتها، إلى جانب أنها تعاني من تآكل مناعتها الثقافية بفعل متغيرات عديدة، وقد نتج عن هذه الحالة أن ضعفت هذه الثقافة في القيام بدورها في ضبط التفاعل الاجتماعي، وفى توجيه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بعض هذه المتغيرات يرجع إلى موقف النظام السياسي من عملية تحديث المجتمع والثقافة، بينما يرجع بعضها الآخر إلى طبيعة التحولات الاجتماعية والقوى الفاعلة في إطاره، على حين يرجع بعضها الثالث إلى أوضاع القوى الاجتماعية وحالة الضعف والانهيار الذي أصاب الطبقة المتوسطة

وأخلاقها، يضاف إلى ذلك الضعف الذي أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتآكل الذي أصاب فاعليتها[٣٠].

المحور الثاني: دور النظام السياسي في إضعاف بنية الثقافة ومنظومات القيم:

من الضروري أن تعمل الأنظمة السياسية على دعم ثقافة المجتمع وقيمه، باعتبار أنه إذا كان المجتمع يشكل سياق هذه الأنظمة، فإنه من الضروري أن يكون متعافيًا من أي اعتلال، خاصة فيما يتعلق بالثقافة والقيم، لأنها تشكل المعاني التي توجه سلوكيات البشر -المواطنين- في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. ويتحقق دعم النظام السياسي للثقافة والقيم من خلال عدة أبعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول في ضرورة أن تنبثق أيديولوجيا النظام السياسي من ثقافة المجتمع وواقعه الذي ينتمي إليهما.

ذلك ما حدث في التطور الغربي عامة، حيث كانت أيديولوجيات الأنظمة السياسية مشتقة من ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. بينما يتمثل البعد الثاني في ضرورة أن يواجه النظام السياسي أي ثقافة أو منظومة قيم ذات طبيعة انحرافية قد تضر بالتطور الاجتماعي أو تصبح عبئا عليه. في حين يتمثل البعد الثالث في ضرورة دعم مؤسسات إنتاج أو إعادة إنتاج الثقافة حتى تبقى منظوماتها القيمية قادرة على التفاعل مع الواقع المتجدد [٣١].

استنادًا إلى ذلك سوف نحاول تأمل العلاقة بين الأنظمة السياسية ومنظومات القيم، في هذا الإطار نعتقد أنه قد تتابع على الواقع المصري منذ ١٩٥٢م وحتى الآن ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية.

ويعد النظام الاشتراكي هو النظام السياسي الأول الذي شغل الفترة من ١٩٥٢م حتى ١٩٧٠م ونستطيع القول إن هذا النظام قد أضر ببنية الثقافة والقيم من خلال أربعة مظاهر أساسية:

أول هذه المظاهر أن الاختيارات الأيديولوجية للنظام السياسي لم تكن من رحم الثقافة ومنظومات القيم في المجتمع، بل كانت مفروضة عليه من الخارج. وإذا كان التوجه القومي قد شكل الاختيار الأيديولوجي الأول، في المدة من ١٩٥٢-١٩٦٠م، وإذا كان هذا التوجه متسقا في بعض جوانبه مع ثقافة المجتمع وقيمه، فإنه ابتداء من ١٩٦٠م وحتى ١٩٧٠م اختار النظام السياسي الاشتراكية توجهًا أيديولوجيًا له، وهو توجه لم تتسق منظوماته القيمية مع ثقافة المجتمع وقيمه إن لم تتناقض معها. بل إننا نجد أن النظام السياسي قد استخدم أحيانًا ثقافة المجتمع في تبرير الأيديولوجيا الاشتراكية المفروضة عليه[٣٢].

ويتمثل المظهر الثاني في عدم دعم النظام السياسي لمؤسسات التنشئة الثقافية سواء بالنسبة لأيديولوجيا النظام السياسي أو لثقافة المجتمع. ففي

المرحلة الناصرية لم ينشئ النظام السياسي المؤسسات الثقافية الجادة للتنشئة وفق قيم أيديولوجيته. إضافة إلى أن مؤسسات التنشئة الثقافية للمجتمع بدأ يدب فيها العطب. فقد بدأت "الكتاتيب" في التآكل، وقد كانت تحافظ رغم بدائيتها على قيم الثقافة التقليدية. كما بدأ الخلل يتطرق إلى مؤسسات التعليم الرسمي، حيث بدأ التهاون يدب في أداء هذه المؤسسات، خاصة روافدها التي تغذي الثقافة العامة. من ذلك اعتبار مادة الدين والتربية الوطنية من المواد الاختيارية، التي لا يرسب الطالب بسببها، إضافة إلى تحويل الجامعة الأزهرية إلى جامعة علمانية، انزوت في نطاقها الكليات التراثية.

يضاف إلى ذلك أن الهجرة بدأت كثيفة من الريف إلى الحضر خلال هذه المرحلة أيضا، لأن التنمية أخذت الطابع الحضري. ونظرًا لأن الشرائح الفقيرة هي التي هاجرت في الغالب، فقد بدأت التجمعات العشوائية والثقافات العشوائية تظهر في المدينة خلال هذه الفترة، حتى قيل إن الريف ساعد في ترييف ثقافة المدينة [٣٣].

ويتصل المظهر الثالث لتشويه الثقافة خلال هذه الفترة بتأسيس بداية الثقافة الانتهازية التي بدأت تتشكل في هذه الفترة من خلال رافدين، الأول يتمثل في أن النظام السياسي رفع شعار تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، وإذا كان النظام السياسي قد قصد من ذلك الحفاظ على الثورة ومكاسبها، فإنه فتح بذلك القنوات لتسلل بعض العناصر الانتهازية لتنشر ثقافتها على ساحة المجتمع، والثاني أن النظام السياسي فتح قنوات الحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقة المتوسطة، بحيث ساعد الحراك الاجتماعي لديهم على ترسيخ الحراك الثقافي، حيث استوعبوا القيم التي تساعدهم في صعودهم الاجتماعي، ومن ثم تآكلت لديهم الثوابت القيمية، وحلت محلها منظومات قيمية تساعد على الصعود أو الحراك الاجتماعي. خاصة أن المتحركين ينتمون إلى المناطق الرخوة في بناء الطبقة المتوسطة، في هذا السياق تشكلت بذور جنينية للثقافة الانتهازية.

غير أننا نلاحظ أن النظام السياسي قد قام في هذه المرحلة بحماية المجتمع من ثقافتين فرعيتين، الثقافة الأولى هي الثقافة الدينية المتطرفة والعنيفة سواء على الجانب الإسلامي أو المسيحي. كما حمى المجتمع أيضًا من الثقافة الشيوعية حينما حاول بعض معتقدي هذه الثقافة نشرها في إطار الواقع المصري، حيث استمر النظام السياسي في العمل باتجاه إجهاض هذه الثقافة، حتى انتهاء مرحلة النظام الاشتراكي في العام ١٩٧٠م [٣٤].

ويشكل النظام الليبرالي النظام السياسي الذي شغل المدة ١٩٧٠-١٩٨٠م، حيث أدرك هذا النظام بدايات ضعف القوى الاشتراكية على الصعيد العالمي، وزيادة فعالية المد الليبرالي. ومن ثم أسس سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت الأبواب للأيديولوجيا الليبرالية، التي فرضت على المجتمع، خاصة أن النظام السياسي امتلك شرعية قوية بعد انتصاره في حرب أكتوبر ١٩٧٣م. ومن

ثم انفتح على القوى الليبرالية في العالم حتى سقط أسيرًا لها، بحيث يمكن القول إن النظام السياسي في هذه المرحلة ساعد على انتشار بعض منظومات القيم الثقافية الغريبة الليبرالية وفرضها على ثقافة المجتمع، دون أن تولد -مرة أخرى– من رحم ثقافته. وهي الأيديولوجيا التي تؤكد على منظومات قيم تختلف عن منظومات قيم الثقافة التقليدية، الأمر الذي أدى إلى خلخلة ثقافة المجتمع(٣٥).

بالإضافة إلى ذلك ظهرت ثقافات انحرافية عديدة، من هذه الثقافات اتساع مساحة منظومات القيم الانتهازية، التي بدت جنينية في المرحلة السابقة، وذلك بسبب اتساع مساحة الشرائح التي تبنت هذه القيم، خاصة من بين أعضاء النخبة الاشتراكية السابقة التي تحولت باتجاه تدعيم قواعد الليبرالية. وتضافر مع ذلك سلوك شريحة من كبار أعضاء بيروقراطية القطاع العام والحكومة في المرحلة الاشتراكية، الذين التحقوا بالطبقة العليا، باعتبارها القوة البارزة في هذه المرحلة الليبرالية. بالإضافة إلى ذلك انتشرت الثقافة الاستهلاكية في المجتمع بسبب اندفاع البشر بطاقة الحرمانات التاريخية، وبسبب عدم وجود قنوات تساعد في توجيه المدخرات الصغيرة -التي نتجت عن الهجرة إلى مجتمعات الخليج – لبناء مؤسسات الإنتاج. إلى جانب ذلك ظهرت الثقافة الدينية المتطرفة على الصعيدين الإسلامي والمسيحي، بحيث أدت إلى تفجر الفتن والصراعات الدينية، إلى جانب ذلك تأسست البدايات الجنينية لثقافات انحرافية عديدة سوف تنتشر في المرحلة التالية (٣٦).

وتعد المدة من ١٩٨٠م حتى الآن للنظام أو النمط الثالث استمرارا لذات النظام الليبرالى، ويمكن أن نسميها بمرحلة الفوضى الليبرالية، حيث ضبط إيقاع وتفاعل هذه المرحلة متغيرات عديدة، أبرزها وضوح التبعية للقوى العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تأثير العولمة التي اخترقت الفضاءات القومية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية. إلى جانب ذلك سيطرة رجال الأعمال على السلطة، إضافة إلى ضعف بنية المجتمع في هذه المرحلة، بحيث أصيبت ثقافته بمرض ضعف المناعة الثقافية والقيمية. الأمر الذي دفع إلى انهيار البنية الثقافية للمجتمع ومنظومات القيم المتضمنة فيها لتخلي الساحة لثقافات انحرافية عديدة ابتداء من الثقافة أو القيم الانتهازية، وحتى ثقافة الفساد والرشوة، إلى جانب ثقافة الانحراف الاجتماعي والأخلاقي. وهي جميعها دفعت إلى نمو واتساع ثقافة عدم الانتماء، وشيوع ثقافة الاحتجاج في الشارع المصري، الأمر الذي يشير إلى حالة من الفوضى؛ حيث افتقاد المجتمع للمعايير التي توجه سلوكيات البشر في إطاره.

المحور الثالث: إضعاف التحولات الاجتماعية والاقتصادية للثقافة ومنظومات القيم:

على مدى نصف قرن حدثت على الصعيد الواقعي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من الصعب أن يتصورها خيال، فقد بدأ المجتمع منذ صباح ثورة يوليو ١٩٥٢م من مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية مشوهة، تجاورها منظومات قيمية لم تندمج معها إن لم تعادها. فإذا به ينتهي بعد نصف قرن إلى مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية فاسدة، إلى جانب منظومات قيمية تجاورها، قد تختلف أو تتناقض معها. تحرك المجتمع في الأربعينيات والخمسينيات بطبقة عليا ذات سلوك أناني في غالبه، وتتعايش مع البرجوازية العالمية وانتهى في العقد الأول من الألفية التالية إلى مجتمع تسيطر عليه الطبقة العليا نفسها، بعواطفها الأنانية ونزعاتها الفردية وتحالفاتها مع البرجوازية العالمية. مجتمع بدأ بالثورة على الفساد وتغيير القيم الفاسدة، فإذا به ينتهي إلى مجتمع منتج للفساد متخل عن القيم، تعوق حالته عملية الإصلاح والتغيير [٣٧].

وإذا كانت الأشواق قد ازدهرت في صدورنا مع بداية هذه التحولات، التي أوحت لنا بأننا على أبواب تأسيس مجتمع قوي وفعال وقادر على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، بما يعمق عواطف المواطنة. فإذا بنا نجد أنفسنا في العقد الأول من الألفية الثالثة -بعد نصف قرن تقريبًا- وقد انطفأت الأشواق وانتكست الآمال، وأصابتنا حالة من الحسرة على الذي كان وذهب. وكذلك على القائم المتهرئ الذي لا نعرف كيف نوقظه ونستنفر مواضع الصمود فيه، عل ذلك أن يكون مقدمة أو دعوة لمشروع اجتماعي يعيد إقامة واستواء المجتمع، ويستدعي هوية أمة. غير أن ذلك يتطلب تشخيص ما انتهت إليه منظومة الثقافة والقيم، تمهيدًا لاستكشاف السبل لإعادة بناء ثقافة تحتوي على منظومات قيمية متماسكة.

يكشف تأمل الحصاد الثقافي أو القيمي الناتج عن التحولات الاجتماعية، التي خضع لها المجتمع المصري أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الانهيار القيمي، تشير جميعها إلى مجتمع قد فقد قيمه، ومن ثم قواعده المنظمة للسلوك، فالسلوك في هذا المجتمع أصبح عشوائيًا وأصبح يختلف في أحيان كثيرة عما ينبغي أن يكون عليه السلوك لغياب القيم الموجهة أو المنظمة لسلوكيات البشر، أو حتى لضعف أدائها وفعاليتها. لقد اختلط كل شيء حتى أصبح من الصعب أحيانا التفرقة بين الحلال والحرام، والخطأ والصواب، ولذلك أسبابه ومظاهره العديدة.

١ – من الأسباب المسئولة عن هذه الهشاشة الثقافية تسارع التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي مر بها المجتمع.

٢ - التحولات التي وقعت في المجتمع المصري كانت ذات تأثير سلبي لكونها قد أدت إلى نتيجتين، الأولى تبديد التحولات لخبرات المجتمع ومنظوماته القيمية، فكل تحول كان لاغيًا لما قبله. فقد ألغى التحول الاشتراكي القيم الليبرالية باعتبارها قيما مدانة لكونها تشجع على الاستغلال وعدم المساواة. وألغى التحول الليبرالي في السبعينيات القيم الاشتراكية باعتبارها تؤكد على المساواة في الفقر، إلى جانب كونها تقتل الحافز الفردي وتشجع على الكسل والاعتماد على الدولة. ثم تأتي العولمة لترى في كل هذه القيم مخلفات ماضية، وعلى الجميع أن يعدوا أنفسهم للأخذ بقيم العولمة. وإذا كانت الثقافة تحتوي على خبرة المجتمع، فإنها بذلك تشكل رأسماله الذي يجري تبديده في كل مرحلة من مراحل التحول. وتتمثل الظاهرة أو النتيجة الثانية في أن تتابع منظومات القيم دون هضم المجتمع لها يعني استيعابه لمضامين قيمية متعددة ومختلفة ومتناقضة، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المجتمع بعسر الهضم الثقافي أو التخمة الثقافية، مما قد يؤدي إلى إفراغ المجتمع لكل ما في جوفه من قيم، أو قد يحيا أحيانًا بلا قيم أو بقيم سلبية (٣٨).

وإذا كان من الصعب علينا تصور أن يغير الإنسان مبادئه وقيمه مرات عديدة في حياته، فإنه يصبح من المستحيل أن نتصور تغيير المجتمع لأيديولوجياته ومنظوماته القيمية على مدى مدة زمنية محدودة تناظر مدى الحياة الفردية، غير أن ذلك قد حدث، وقد شكل كارثة، لقد أضعفت هذه التحولات بنية الثقافة والقيم، لأنها أصبحت جميعها بلا عمق في التاريخ، وبلا جذور في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك تخلق في لا وعي البشر في المجتمع منطق أن كل شيء مآله إلى التغير والاستبدال السريع، إذن فلنتعايش مع منظومات القيم دون أن نستوعبها، فقد يأتي الجديد الذي عليه أن يستوعبها، وهو حتما سيأتي، وسوف يأتي بعده ما هو أكثر جدة منه، إذن فلننتظر ولو كان الانتظار بلا قيم.

٣ – من المشكلات أو الظواهر التي عانت منها الثقافة ومنظومات القيم كذلك، خلال هذه المرحلة، تعدد المنظومات القيمية بعضها إلى جوار بعض. وإذا كانت الحالة المثالية للمجتمع أن تكون له ثقافته أو مخزونه القيمي الذي يعبر عن هويته، وهي الهوية الثقافية أو القيمية التي تشكل مرجعيته في التعامل مع كل مكونات الوجود المحيط به. فإن الأمر لم يكن كذلك في مجتمعنا، فقد حدثت قطيعة مع الموروث الديني والثقافي، الإسلامي والمسيحي على السواء، وبدأت النظم السياسية في استدعاء أو استجلاب قيم على هيئة أيديولوجيات غربية وغريبة على المجتمع من الخارج، لتساعد في تحديث المجتمع.

ونتيجة لذلك رفض المجتمع القيم أو الأيديولوجيات التي أتت بها الأنظمة السياسية، تلك الأنظمة التي رفض المجتمع أيديولوجياتها من قبل لأنها رفضت موروثه الثقافي. ونتيجة لذلك فلا الموروث الثقافي تم تجديد بعض عناصره

ليشارك في تحديث المجتمع وضبط التفاعل في إطاره، ولا المجتمع انصاع وحدث نفسه وفق قيم ومبادئ أيديولوجيات نجحت في تحديث مجتمعات أخرى. وقد أدى ذلك إلى وضع مدهش وغريب، حيث تواجدت على ساحة المجتمع منظومات قيم غير متفاعلة. منظومة القيم الدينية التي جاءت إلى المجتمع من روافده الإسلامية أو المسيحية، وهي منظومة قاعدية وقوية لأنها متجذرة في بنية الشخصية المصرية[٣٩]. غير أن الأنظمة السياسية ظلت تؤكد على تحديد فاعلية الدين بحدود الضمير الفردي، دون أن تكون له علاقة بتنظيم المعاملات في مختلف مجالات الحياة. إلى جوار ذلك تواجدت على ساحة المجتمع القيم الاشتراكية المؤكدة على المساواة واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية وفرض أولوية مصالح الجماعة على مصالح الفرد، وتقييد حرية الفرد بالتزاماته نحو الجماعة. تلتها في مرحلة تالية القيم الاستهلاكية التي تدعو إلى حياة ترفية مسترخية على عكس التقشف والفاعلية التي تدعو إليها القيم الدينية والقيم الاشتراكية. ذلك إلى جانب منظومة القيم الليبرالية التي دعت إلى الحرية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والاحتكام إلى قوانين السوق، وأقرت التفاوت واحترام المصلحة الخاصة. وهو ما يعني أن منظومات القيم المتعددة والموجودة في فضاء المجتمع لم تكن منفصلة فقط ولم تنصهر في منظومة قيمية واحدة كذلك، ولكنها قدمت معاني متناقضة بعضها مع بعض. الأمر الذي أضعف فاعليتها في توجيه سلوك البشر في مختلف المجالات الاجتماعية من ناحية، وأعاقها عن الانصهار في منظومة قيمية واحدة ومتجانسة من ناحية ثانية. ودفع إلى حالة تسعى في إطارها كل منظومة إلى تقديم معان ترفض معاني المنظومة أو المنظومات الأخرى من ناحية ثالثة. نتيجة لكل ذلك تخلقت حالة من انعدام المعايير المتفق عليها.

٤ – رغم أن الحالة المثالية للمجتمع تؤكد على ضرورة أن يمتلك المجتمع منظومة قيمية واحدة. فإننا نلاحظ انفصالا في بنية الثقافة بين القيم والمعايير والقواعد ذات العلاقة العضوية بكل من النظام السياسي والمجتمع. إضافة إلى التناقض الداخلي بين المنظومات القيمية التي تنتمي لكل منهما. قد يرجع ذلك في بعض منه إلى أن الدولة القومية في العالم العربي لم تتطور من رحم المجتمع وتراثه. أو قد يرجع إلى أن النظام السياسي لم يؤسس مؤسسات لصهر قيم المجتمع مع أيديولوجيا النظام السياسي، كما أنه لم يؤسس علاقات عضوية بين منظومات القيم التي تقع على مستويات متباينة. في هذا الإطار فإننا نجد أنفسنا في مواجهة منظومات قيم تنتمي إلى المجتمع كمنظومة القيم الدينية أو المنظومة التراثية، مضافة إلى منظومات قيم تنتمي إلى النظام السياسي، وهي المنظومات المتضمنة في أيديولوجيته، كمنظومة القيم الليبرالية ومنظومة القيم الاشتراكية. بحيث يعد ذلك أحد أسباب حالة ضعف المعايير لتعددها، لأن قيم كل من المجتمع والنظام السياسي أضعفت بعضها بعضا.

ذلك يعني أنه قد أصبح في فضاء المجتمع منظومات قيمية لم يحدث بينها تفاعل أو انصهار، الأمر الذي أسس حالة من تعدد مرجعيات السلوك، فإذا حدث أن تناقضت هذه المرجعيات بعضها مع بعض فإن تأثيرها على السلوك في جملته سوف يصبح ضعيفا. وقد يتعامل الفرد بصورة نفعية مع المرجعيات القيمية المتباينة، ومن ثم تتحول القيم لديه إلى وسائل وليست غايات. وقد ينحرف الفعل الفردي عن مرجعية معينة إلى مرجعية قيمية معيارية أخرى، خاصة في المجتمع أو النظام السياسي، لأنها تحقق له مصالحه. فالإنسان الذي يطالب بدولة ذات مرجعية دينية قد تبارك قوله المرجعية الدينية، غير أن المرجعية الاشتراكية أو الليبرالية تدينه وترفضه. والملحد الخارج عن الملة قد تباركه بعض الأيديولوجيات العلمانية، لكنه يصبح موضع إدانة من قبل القيم أو المرجعية الدينية. في هذا الإطار تتأسس مرة أخرى حالة من اللامعيارية في المجتمع، التي تعني وجود حالة من الفراغ الأخلاقي الذي يسود المجتمع، وفي هذه الحالة قد يصبح سلوك البشر عشوائيًا وعاريًا من الأخلاق في غالبه (٤٠).

٥ – يضاف إلى ذلك أن الأنظمة السياسية التي ضبطت المجتمع أثناء مراحل التحول التي قطعها في النصف الثاني من القرن العشرين، لم تعمل -كما أشرت- باتجاه دعم مؤسسات للتنشئة الاجتماعية سواء وفق أيديولوجيا النظام السياسي أو حسب ثقافة المجتمع، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الثقافة ومنظومات القيم لتوقف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية عن عملية إنتاجها وإعادة إنتاجها. تأكيدا لذلك الضعف الذي أصاب مؤسسة العائلة، التي تحولت من العائلة الممتدة التي تستطيع القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بصورة فعالة ومكتملة، لكونها النمط العائلي السائد مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلى الأسرة النووية، التي أصبح التكوين العائلي في المجتمع المصري بعد ذلك وحتى الآن، ونظرا لقدرة هذه الأخيرة المحدودة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، اتجه المجتمع الحديث إلى خلق بدائل لها، فإذا لم يستطع المجتمع تأسيس بدائل للقيام بالتنشئة الاجتماعية فإن الأمر يصبح كارثة، لأن الطفل سوف تتلقفه مصادر عديدة، ربما غير سوية تتولى تنشئته. وفي هذا الإطار من المحتمل أن ينشأ وفق قيم منحرفة. غير أن المسألة المهمة في هذا الصدد أن الأسرة النووية أصبحت عاجزة عن نقل ثقافة التراث إلى الأبناء، في مقابل وسائل التنشئة الأخرى كالإعلام وشبكة المعلومات الدولية التي تعمل باتجاه نشر منظومات قيم تخترق بها ثقافتنا، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تآكل ثقافة التراث، التي تشكل قاعدة الهوية والمضامين المعنوية للانتماء. ويرتبط بذلك ضعف دور المدرسة التي اقتصرت على تلقين مجموعة من المعارف الإدراكية دون الاهتمام بغرس منظومات القيم الأخرى. الأمر الذي يعني غياب دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية حيث يتعرض مجتمع المدرسة لمجموعة من الانحرافات، التي تقلص من كفاءته على تربية الأبناء، وفق

منظومة قيم سوية وقوية قادرة على توجيه سلوكه الاجتماعي، كغياب القدوة وتتجير العملية التعليمية بسبب انتشار الدروس الخصوصية، إضافة إلى سقوط المعلم كقدوة عند قطاعات كبيرة من الطلاب[٤١].

ويتصل بذلك ضعف دور التنشئة الدينية على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء، بسبب تراجع حجم وفاعلية هذه المؤسسات. فلم يعد "الكُتاب الريفي" أو ما يناظره قادرًا على القيام بالدور نفسه الذي كان يقوم به في زمن الثقافة التقليدية المتماسكة، ولم تعد الآلية المماثلة على الطرف المسيحي تقوم بالدور نفسه. يضاف إلى ذلك أن النظام السياسي نفسه لم يطور السياسات التي يحافظ بواسطتها على الأسرة متماسكة خاصة في المرحلة الليبرالية، حتى تصبح قوية وقادرة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية في مواجهة آليات التنشئة الاجتماعية الأخرى. ذلك بالإضافة إلى عدم بذل الدولة لجهد محدد باتجاه أن تؤدي المؤسسة الدينية دورًا أساسيًا في دعم تربية المواطنين منذ الصغر وفق منظومات قيم الدين والتراث، بما يقطع الطريق على التطرف الديني من ناحية، ويعمق الالتزام بالقيم الدينية والتراثية الوسطية والمعتدلة من ناحية ثانية. بحيث يشب الأبناء منشئين وفق منظومات قيم تربطهم بهويتهم وسياقهم الاجتماعي[٤٢].

المحور الرابع: دور القوى الاجتماعية في إضعاف الثقافة ومنظومات القيم:

يشير تأمل بناء المجتمع المصري إلى أنه يتشكل من ثلاث قوى اجتماعية، الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، وكل من هذه القوى الاجتماعية له علاقته المؤثرة ببنية الثقافة ومنظومات القيم. في هذا الإطار نجد أن الطبقة العليا تقود نوعية حياة مختلفة عما هو سائد أحيانا في مجتمعها، الأمر الذي يجعل ثقافتها وقيمها ليست متطابقة تمامًا مع مضامين الثقافة القومية. ثم إنها بعيدة عن الثقافة التقليدية التي تشكل مرجعية المجتمع، لكونها أكثر ميلاً إلى ثقافة التحديث التي هي في الغالب ثقافة البرجوازية. على هذا النحو هي تشكل إحدى النوافذ التي تتدفق من خلالها الثقافات الأجنبية خاصة الغربية، حيث نلاحظ ذلك في اللغة والمضامين القيمية للثقافة.

هذه الطبقة عاشت في ظل ثلاث حالات في مختلف مراحل التحول الاجتماعي، في المرحلة الأولى التي امتدت في المدة من ١٩٥٢-١٩٧٠م نجدها قد انسحبت من مناصرة التحول الاجتماعي، واتجهت إلى الاستثمار في الخارج، وتبديد ثرواتها استهلاكيًا ولم تشارك في تنمية المجتمع وتحديثه. وذلك بسبب إجراءات التأميم والإصلاح الزراعي، التي قادها النظام السياسي في مواجهة الممتلكات الواسعة لهذه الطبقة، لتحقيق التوازن الاجتماعي.

وفى المرحلة الثانية ١٩٧٠-١٩٨٠م دعيت هذه الطبقة للمشاركة في التحديث من قبل النظام السياسي، غير أنها نظرا للإجراءات التي تعرضت لها في

المرحلة الاشتراكية السابقة تقدمت للمشاركة بحذر، ليس في بناء القواعد الإنتاجية في المجتمع، ولكن في نشر ثقافة وسلع الاستهلاك على ساحته. وقد أقدمت على هذه المشاركة في إطار تحالف مع البرجوازية العالمية، حتى تحتمي بدرعها [٤٣].

وفى المرحلة الثالثة ١٩٨٠م وحتى الآن اطمأنت الطبقة العليا إلى مكانتها، خاصة أنها اتجهت في المرحلة الأخيرة للسيطرة على السلطة السياسية لتحتمي بها. وفى ظل أمان الحماية عملت على نشر ثقافة ومنظومات قيم سلبية في فضاء المجتمع، كثقافة الفساد والرشوة، وتعاطي المخدرات، والاعتداء على المال العام. إضافة إلى نشر قيم الاستهلاك البذخى في المجتمع، ومن ثم أدت دورًا محوريًا في تآكل منظومات القيم والأخلاق العامة في المجتمع.

وإذا كانت الطبقة العليا قد توجهت شطر الخارج، فإننا نجد الطبقة الدنيا كقوة اجتماعية على العكس من ذلك منكفئة إلى الداخل، حيث تعاني من مشكلات كثيرة في واقعها. ومن ثم فمعانيها وأبنيتها الرمزية عارية من المثل، الثقافة والقيم لديها لها طبيعتها الأدائية والعملية، التي تساعدها على التكيف مع أوضاعها الصعبة التي تعيشها. تضفي هذه الطبقة المشروعية على أي قيم أو سلوكيات تساعدها على إشباع حاجاتها الإنسانية والأساسية، حتى تتمكن من البقاء حية، بغض النظر عن الطبيعة الأخلاقية لهذه القيم أو السلوكيات. مساحة الانحراف عن مضامين الثقافة تتسع لديها كالطبقة العليا، العليا ترفًا والدنيا احتياجًا[٤٤].

هذه الطبقة ظلمت في مختلف مراحل التحول الاجتماعي، فقد عملت المرحلة الاشتراكية لصالح الطبقة المتوسطة أكثر من اهتمامها بمصالح الطبقة الدنيا. وحينما جاءت مرحلة التحول الليبرالي ابتداء من ١٩٧٠م وحتى الآن، تشكلت ظروف صعبة سحقت هذه الطبقة ودفعتها إلى طرق سلوكيات انحرافية عديدة. ابتداء من الهروب إلى الدين والتطرف به، وحتى ارتكاب العنف والقتل لأفراد من المجتمع، مرورًا ببيع الأبناء والأعضاء، حتى تتمكن من البقاء، ونهاية بظهور ظواهر سلوكية تجسد أنماطا من الانحراف الاجتماعي والأخلاقي الذي أصبح يشكل ثقافة ومنظومات قيم طبقة سقطت في قاع المجتمع وتعيش حالة من الانسحاق الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي.

الطبقة الوسطى هى الطبقة التي تحافظ على توازن المجتمع أو هى رمانة الميزان. ذلك يرجع إلى أنه في الحالات المعتادة والمثالية للمجتمع فإن الطبقة الوسطى تكون هي القوة الغالبة في المجتمع. وإذا كانت هي القوة الغالبة فثقافتها ومضامينها القيمية هي التي تتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، ومن ثم تصبح منظوماتها القيمية ومعاييرها هي العمود الفقري لبنية الثقافة القومية، وما عداها يصبح ثقافة فرعية لها، تصبح معاييرها وآدابها هي البوصلة التي تحدد الصواب والخطأ، كما تحدد مدى انحراف الثقافات الفرعية عنها، بهذا

المعنى تشكل الطبقة الوسطى المرجعية الأخلاقية للمجتمع. استنادًا إلى ذلك يؤكد علماء الاجتماع أن أخلاق الطبقة الوسطى هي التي تحدد طبيعة الأخلاق في المجتمع باعتبار أغلبيتها، وباعتبار ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الوسطية والمعتدلة. بحيث إنه إذا سلمت أخلاق الطبقة الوسطى سلمت أخلاق المجتمع، وإذا فسدت أخلاقها فسدت أخلاقه. وفي هذا الإطار نجد أن ثقافة الطبقة الوسطى تعيش في ظل ثلاث حالات.

في الحالة الأولى تكون الطبقة الوسطى قوية، مساحتها أوسع على خريطة القوى الاجتماعية، ومن ثم فقيمها هي التي يحتكم إليها. ومن الطبيعي أنه إذا كانت ثقافتها قوية، وهي التي تتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، فإنها تكون قادرة على تهميش مختلف الثقافات الفرعية الأخرى التي قد تظهر على ساحتها. حيث نجد أن هذه الحالة هي التي ميزت أوضاع الطبقة الوسطى في أعقاب ثورة ١٩٥٢م وحتى ١٩٧٠م، وذلك يرجع إلى شروع نخبة يوليو في تطوير السياسات الاجتماعية التي منحت كثيرًا من الامتيازات لهذه الطبقة لقاء جهودها النضالية في المدة من ثورة ١٩١٩م إلى ثورة ١٩٥٢م.

من هذه السياسات أن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بفعل قوانين الإصلاح الزراعي بلغت مليون فدان تقريبًا، أخذت منها الطبقة الوسطى وحدها ٦١٤ ألف فدان، بينما نالت الطبقة الدنيا ٢١٤ ألف فدان. ذلك بالإضافة إلى مجانية التعليم، حيث شكل أبناء الطبقة الوسطى ٨٥٪ من طلاب الجامعات حينئذ. إضافة إلى التوظيف الكامل لأبناء هذه الطبقة في البيروقراطية الحكومية. ذلك إلى جانب تخفيض الإيجارات الزراعية في الريف وتخفيض إيجارات المساكن في الحضر، وهي الإجراءات التي أفادت منها الطبقة الوسطى. ذلك بالإضافة أيضا إلى سياسة إحلال الواردات في الصناعة، وهي السياسة التي اتجهت لإنتاج السلع المعمرة لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى، بحيث يمكن القول إن هذه المرحلة هي المرحلة التي ازدهرت فيها أوضاع الطبقة الوسطى[٤٥].

وفي الحالة الثانية قد تظل الطبقة المتوسطة قوية في وجودها وأخلاقها، غير أنه نظرًا لأنها تنقسم إلى شرائح عديدة متراتبة، فإننا نجد أن وجود أو بناء الطبقة الوسطى يعاني من بعض المناطق التي يمكن أن نسميها "البطن الرخوة" للطبقة، وفي هذا الإطار نستطيع أن نميز في بناء الطبقة الوسطى بين منطقتين، الأولى تحتوي على الشريحة التي تقع أسفل هذه الطبقة والقريبة من الطبقة الدنيا، وفي هذا الإطار نجد أنه في حالة قوة الطبقة الوسطى، فإن قيمها ومعانيها تتدفق باتجاه ما هو أسفل منها لترتقي بأخلاق أعلى الطبقة الدنيا.

غير أنه في حالة ضعف الطبقة الوسطى فإن معاني الطبقة الدنيا وقيمها وأخلاقها تتسرب إلى "المنطقة الرخوة" في أسفل الطبقة الوسطى أي شرائحها الدنيا، لتصبح معاييرها هي المنظمة لتفاعلاتهم، خاصة إذا كانت تعاني من تدهور نوعية حياتها، بحكم حالة التحول الاجتماعي. وتعد الشريحة العليا للطبقة

المتوسطة هي "المنطقة الرخوة" الثانية، التي تتخلى فيها الطبقة الوسطى عن بعض قيمها وأخلاقها لتكتسب قيم الطبقة العليا وأخلاقها، بالإضافة إلى بعض جوانب نوعية من حياتها.

وفي هذه الحالة نجد أن الشريحة العليا للطبقة الوسطى هي النافذة المفتوحة لتدفق قيم غريبة أخلاقيا إلى ساحتها، قد يكون مصدرها الطبقة العليا، أو الثقافات الخارجية مباشرة. بيد أن الظاهرة الخطيرة والسلبية في هذا الأمر أن انتقال أبناء المنطقة الرخوة أسفل الطبقة الوسطى، من خلال الحراك الاجتماعي بوسائله المختلفة ووصولهم إلى المنطقة الرخوة أعلاها يكون في العادة مؤثرا على قناعاتهم الأخلاقية. لأنهم يكونون قد عاشوا طيلة حياتهم في المناطق الرخوة لهذه الطبقة، ونشأوا حسب القيم الضعيفة والمهتزة لهذه المناطق الرخوة، وليس بقيم المنطقة الصلبة التي تشكل وسط وجوهر بنية الطبقة الوسطى. هؤلاء يعانون في العادة من بعض العلل والأمراض الثقافية، فهم قد استوعبوا في الصغر المضامين الثقافية ذات الطبيعة الأدائية للطبقة الدنيا، وهم قد نجحوا في حراك اجتماعي حتى صعدوا إلى أعلى الطبقة الوسطى، ومن ثم فالتزامهم ضعيف بالأخلاق الصلبة للطبقة الوسطى. هؤلاء هم أبناء الشريحة التي تتعامل بقيم انتهازية، الأخلاق دائما ذات طبيعة حراكية وأدائية لديهم، نجدهم فرديين، الغاية تبرر الوسيلة لديهم، يتحدثون عن المثل والمعاني والأخلاق كثيرًا، بينما القيم التي توجه سلوكياتهم تصدر عن قناعات وأخلاق أبناء المناطق الرخوة دائما(٤٦).

في هذا الإطار فإنه إذا كان النظام السياسي في المدة ١٩٥٢-١٩٧٠م قد منح الطبقة الوسطى امتيازات كثيرة أفاد منها أبناء الطبقة الوسطى، فإن سخاء الدولة الاشتراكية في عطائها لأبناء هذه الطبقة ولد لديهم عادة "الأخذ" دون "العطاء"، خاصة أنهم لم يُربَّوا أيديولوجيًا وفق القيم الاشتراكية. إضافة إلى ضعف قيمهم بسبب الحراك الاجتماعي المستمر من أسفل هذه الطبقة إلى أعلاها، بحيث أسس هذا الحراك المستمر لديهم عادة تغيير القيم وانتقاء القيم التي تساعد على الصعود الاجتماعي، بحيث أصبحت القيم لديهم ذات طبيعة ذرائعية أو أدائية، وقد كان ذلك مدخلا لتبني هذه الشرائح من أبناء الطبقة الوسطى لمنظومة القيم الانتهازية. حيث الغاية تبرر الوسيلة، وحيث تبتدع القيم والمعاني التي تبرر السعي للحصول على المركز أو المكانة والمصلحة، التبرير يكون أولا للذات ثم يتسع ليصبح تبريرًا للآخرين إذا فشل الذكاء وسقط الحياء. على هذا النحو اكتمل تشكيل الثقافة والقيم الانتهازية التي سوف تحكم تفاعلات المرحلة من ١٩٧٠م وحتى الآن، وتوجه سلوكيات البشر في إطارها.

وفى الحالة الثالثة قد تتآكل الطبقة الوسطى وقد تتقلص مساحتها، كما يشخص ذلك القانون الماركسي المتعلق بنضج البنية الطبقية كمدخل لتفجر الصراع الاجتماعي. وارتباطًا بذلك قد تتآكل ثقافة الطبقة الوسطى وقيمها لتحل

محل ثقافتها وقيمها ثقافة القوى والطبقات الاجتماعية الأخرى وقيمها، خاصة قيم الطبقة الدنيا، التي تتدفق على ساحتها، وبدلا من الطابع الأخلاقي لثقافتها ومنظوماتها القيمية فإن الثقافة تتحول لديها إلى معان أدائية وعملية تساعدها على التكيف، ومن الطبيعي أن تتزايد مساحة الانحراف على ساحة الطبقة الوسطى، سواء كان انحرافًا اجتماعيًا أو أخلاقيًا. ويمكن القول إن تفاعلات الطبقة الوسطى في مرحلة التحول الليبرالي الذي بدأ منذ العام ١٩٧٠م، وحتى الآن خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة تشخص هذه الحالة.

حيث فرض هذا التحول ظروف تعنُّت كثيرة على الطبقة الوسطى، منها سحب جملة الامتيازات التي منحها إياها النظام السياسي في المرحلة الاشتراكية. الأمر الذي دفعها إلى سلوكيات أربعة، الأول الهجرة إلى خارج المجتمع خاصة أنها وجدت في مجتمعات الخليج فرص عمل ملائمة. والثاني التحرك باتجاه التعلق بأستار الطبقة العليا لتكون في خدمتها، تساعدها في ذلك ثقافتها الانتهازية التي تأسست لديها في المرحلة الاشتراكية، والتي تساعدها على تحقيق تكيفها مع الأوضاع الليبرالية الحالية. والثالث أن تمارس الاحتجاج الاجتماعي على النظام السياسي الذي سحب امتيازاتها وفرض عليها أوضاعا معيشية صعبة، بحيث أصبح ذلك مدخلا لتولد ثقافة الاحتجاج الاجتماعي على ساحة الطبقة الوسطى. والرابع أن تمارس هذه الطبقة التكيف الفائض، في مقابل القهر الفائض المفروض عليها من النظام السياسي. وفي إطار هذا التكيف الفائض تبنت جماعات من أبناء هذه الطبقة بعض المعاني والقيم التي دفعتهم إلى الإتيان بسلوكيات الانحراف الاجتماعي والأخلاقي، بحيث أصبحت هذه السلوكيات شاهدا على انهيار أخلاق الطبقة الوسطى.

المحور الخامس: انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم:

المتأمل لأوضاع التنشئة الاجتماعية في مصر يدرك أنه قد أصابها هي الأخرى قدر من الانهيار أو عطب الأداء، الأمر الذي أثر على ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. حيث يدرك المتأمل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والنظام التعليمي، إضافة إلى الإعلام أن بعض هذه المؤسسات قد تأثرت بمراحل التحول الاجتماعي، التي أضعفت قدرتها وفاعليتها على تنشئة أعضاء المجتمع وفق ثقافته ومنظوماته. وبسبب ضعفها نجدها قد أصبحت عاجزة عن إعادة إنتاج الثقافة ومنظومات القيم، وقد نجم عن هذا الأمر العديد من المظاهر، من أبرزها:

١- تهتك النسيج الأسري.

٢- انهيار العملية التربوية والتعليمية.

٣- تحول الإعلام من داعم وبان لمنظومة قيم إيجابية إلى عامل هدم وتبديد لقيم الثقافة القومية[٤٧].

المحور السادس: تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها:

جدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة حسب النوع

العينة / النوع	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ذكور	٨٥	٥٦.٧	١٠٠	٦٦.٧	٩٠	٦٠	٢٧٥	٦١.١
إناث	٦٥	٤٣.٣	٥٠	٣٣.٣	٦٠	٤٠	١٧٥	٣٨.٩
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول إن ثلثى عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم ٦١.١٪ بينما بلغت نسبة الإناث ٣٨.٩٪ وقد بلغت نسبة الذكور فى عينة الشباب الجامعى ٥٦.٧٪، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٣.٣٪، وفى عينة شباب الموظفين بلغت نسبة الذكور ٦٦.٧٪، ثم بلغت نسبة الإناث ٣٣.٣٪، أما فى عينة شباب العمال بلغت نسبة الذكور ٦٠٪، ثم بلغت نسبة الإناث ٤٠٪ من حجم العينة.

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد العينة حسب السن

العينة / فئات العمر	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٨-٢٢	٧٦	٥٠.٧	٢٩	١٩.٣	٢٠	١٣.٣	١٢٥	٢٧.٨
٢٢-٢٦	٥٠	٣٣.٣	٣٨	٢٥.٣	٤١	٢٧.٣	١٢٩	٢٨.٧
٢٦-٣٠	١٨	١٢	٦٣	٤٢	٦٥	٤٣.٤	١٤٦	٣٢.٤
٣٠ سنة فأكثر	٦	٤	٢٠	١٣.٤	٢٤	١٦	٥٠	١١.١
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة فئات السن فى الفئة العمرية من ٢٦-٣٠ سنة حيث جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٣٢.٤٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، وكانت النسب فى العينات الثلاث كالتالى (٤٣.٤٪ فى عينة العمال، ٤٢٪ فى عينة الموظفين، ١٢٪ فى عينة الشباب الجامعى)، وجاءت فى المرتبة الثانية نسبة فئات السن فى الفئة العمرية من ٢٢- ٢٦ سنة حيث بلغت نسبتهم ٢٨.٧٪ وكانت النسب فى العينات الثلاث كالتالى (٣٣.٣٪ شباب جامعى، ٢٧.٣٪ شباب عمال، ٢٥.٣٪ شباب موظفين)، ثم جاءت فى المرتبة الثالثة فئات السن فى الفئة العمرية من ١٨- ٢٢ سنة حيث بلغت نسبتهم ٢٧.٨٪ من حجم العينة الكلية وجاءت النسب فى العينات الثلاث كالتالى

(٥٠.٧٪ شباب جامعى، ١٩.٣٪ شباب موظفين، ١٣.٣٪ شباب عمال)، بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة فئات السن فى الفئة العمرية من ٣٠ سنة فأكثر حيث بلغت نسبتهم ١١.١٪ من حجم العينة الكلية وجاءت النسب فى العينات الثلاث كالتالى (١٦٪ شباب عمال، ١٣.٤٪ شباب موظفين، ٤٪ شباب عمال).

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

العينة / الحالة التعليمية	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مؤهل أقل من المتوسط	-	-	٥	٣.٣	١٣٠	٧٦.٧	١٣٥	٣٠
مؤهل متوسط	-	-	٢٠	١٣.٣	٢٠	١٣.٣	٤٠	٨.٩
مؤهل فوق المتوسط	-	-	٤٩	٣٢.٧	-	-	٤٩	١٠.٩
مؤهل جامعى	١٥٠	١٠٠	٧٠	٤٦.٧	-	-	٢٢٠	٤٨.٩
مؤهل ما بعد الجامعة	-	-	٦	٤	-	-	٦	١.٣
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن أعلى نسبة للحالة التعليمية لعينة الدراسة الكلية كانت من حملة المؤهلات الجامعية حيث جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٤٨.٩٪، ثم تليها نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط حيث بلغت نسبتهم ٣٠٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، وجاءت فى المرتبة الثالثة نسبة الحاصلين على مؤهلات فوق المتوسط حيث بلغت نستهم ١٠.٩٪، وجاءت فى المرتبة الرابعة نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة حيث بلغت نسبتهم ٨.٩٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما انخفض نسبة الشباب الحاصلين على مؤهلات ما بعد الجامعة (دبلوم- ماجستير) حيث بلغت نسبتهم ١.٣٪ من حجم عينة الدراسة الكلية.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية حيث بلغت نسبتهم ٤٨.٩٪ وهو حوالى أقل من نصف عينة الدراسة تقريباً.

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهرى للفرد بالجنية المصرى

العينة / الدخل	شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٥٠- ٢٥٠	٤٠	٢٦.٧	٣٠	٢٠	٧٠	٢٣.٣
٢٥٠- ٣٥٠	٥٥	٣٦.٧	٤٨	٣٢	١٠٣	٣٤.٣
٣٥٠- ٤٥٠	٣٠	٢٠	٤٠	٢٦.٧	٧٠	٢٣.٣
٤٥٠- ٥٥٠	١٥	١٠	١٩	١٢.٧	٣٤	١١.٤
٥٥٠ جنيها فأكثر	١٠	٦.٦	١٣	٨.٦	٢٣	٧.٧
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

يتضح مما سبق أن أكثر من ثلث العينة تتراوح دخولهم من ٢٥٠- ٣٥٠ جنيهاً حيث بلغت نسبتهم ٣٤.٣٪ من حجم العينة الكلية وبلغت نسبة شباب الموظفين ٣٦.٧٪، بلغت نسبة شباب العمال ٣٢٪ من حجم العينة، وتساوت فى المرتبة الثانية كل من الذين تتراوح دخولهم كل من (١٥٠- ٢٥٠ جنيها) و(٣٥٠- ٤٥٠ جنيهاً) حيث بلغت نسبة كل منهما ٢٣.٣٪. فالذين تراوحت دخولهم من ١٥٠- ٢٥٠ جنيهاً فى عينة شباب الموظفين ٢٦.٧٪ أما فى عينة شباب العمال بلغت ٢٠٪ أما الذين تراوحت دخولهم من (٣٥٠- ٤٥٠ جنيهاً) فى عينة شباب الموظفين بلغت ٢٠٪، أما فى عينة شباب العمال فقد بلغت ٢٦.٧٪ من حجم العينة ومن الواضح أنه كلما تدرجنا إلى أعلى فى فئات الدخل قل عدد أفراد العينة كما يوضح الجدول حيث نجد أن ١١.٤٪ من أفراد العينة تتراوح دخولهم من ٤٥٠- ٥٥٠ جنيهاً، وبلغت نسبتهم فى عينة شباب الموظفين ١٠٪، أما فى عينة شباب العمال ١٢.٧٪ من حجم العينة وجاءت فى المرتبة الأخيرة نسبة الذين تتراوح دخولهم من ٥٥٠ جنيهاً فأكثر حيث بلغت نسبتهم ٧.٧٪ حجم عينة الدراسة الكلية فقد بلغت فى عينة شباب الموظفين ٦.٦٪ من حجم العينة أما فى عينة شباب العمال فقد بلغت نسبتهم ٨.٨٪ من حجم العينة.

جدول رقم (٥)

يوضح الدخل الشهرى بالجنيه المصرى للأسرة بالنسبة للطالب الجامعى

العينة / الدخل	ك	٪
١٥٠- ٢٥٠	٢٥	١٣.٣
٢٥٠- ٣٥٠	٣٥	٢٣.٤
٣٥٠- ٤٥٠	٥٠	٣٣.٣
٤٥٠- ٥٥٠	٢٥	١٦.٧
٥٥٠ جنيها فأكثر	٢٠	١٣.٣
الإجمالى	١٥٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أكثر من ثلث عينة الشاب الجامعى تقريباً تتراوح دخول أسرهم من (٣٥٠- ٤٥٠) جنيهاً حيث بلغت نسبتهم ٣٣.٣٪ وجاءت بعد ذلك نسبة الذين تتراوح دخول أسرهم من (٢٥٠- ٣٥٠) جنيهاً حيث بلغت نسبتهم ٢٣.٤٪، وجاءت بعد هذه النسبة من بلغت دخول أسرهم الشهرية من (٤٥٠- ٥٥٠) جنيهاً حيث بلغت نسبتهم ١٦.٧٪، بينما تساوت نسبة كل من الذين تتراوح دخول أسرهم من (١٥٠- ٢٥٠) جنيهاً، ٥٥٠ جنيهاً فأكثر حيث بلغت نسبة كل منهما ١٣.٣٪ من حجم عينة الدراسة الكلية.

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة طبقاً لشعورهم بوجود أزمة قيم وأخلاق داخل المجتمع المصرى فى الوقت الحالى

العينة / فئات العمر	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٤٧	٩٨	١٤٥	٩٦.٧	١٥٠	١٠٠	٤٤٢	٩٨.٢
لا	٣	٢	٥	٣.٣	-	-	٨	١.٨
الإجمالى		١٠٠		١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يشعرون بوجود أزمة قيم وأخلاق داخل المجتمع المصرى فى الوقت الحالى حيث بلغت نسبتهم ٩٨.٢٪ من حجم عينة الدراسة الكلية بينما يرى ١.٨٪ بعدم وجود أزمة، وقد بلغت نسبتهم فى عينة شباب الموظفين ١٠٠٪، أما فى عينة الشباب الجامعى ٩٨٪، ثم فى عينة شباب العمال ٩٦.٧٪ من حجم العينة. بينما يرى ١.٨٪ بعدم وجود أزمة، وهذا ما يؤكده الواقع من انفلات سلوكى وانتشار الفساد بكل صوره المختلفة والاختلاس والرشوة والثراء الفاحش بأساليب غير مشروعه وانتشار الأنانية والانتهازية وتهريب الأموال للخارج والنصب والاحتيال ولجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة من هتك عرض واغتصاب وإدمان وارتكاب جرائم.

جدول رقم (٧)
توزيع أفراد العينة طبقاً لمظاهر أزمة القيم والأخلاق
فى المجتمع المصرى

فئات العينة / مظاهر الأزمة	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- الفساد بأشكاله المختلفة	١٣٠	٨٦.٧	١٢٥	٨٣.٣	١٢٧	٨٤	٣٨	٨٤.٩
٢- الانتهازية والأنانية	١٣٥	٩٠	١٢٦	٨٤	١٢٥	٨٢	٣٨٦	٨٥.٧
٣- الكسب السريع	١٢١	٨٠.٧	١٢٢	٨١.٣	١٢٣	٨٢	٣٦٦	٨١.٣
٤- اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	١٢٦	٨٤	١٢٠	٨٠	١١٨	٧٨.٧	٣٦٤	٨٠.٥
٥- الزواج العرفى	١١٩	٧٩.٣	١١٤	٧٦	١١٠	٧٣.٣	٣٤٣	٧٦.٢
٦- الوساطة والمحسوبية	١٢٤	٨٢.٧	١٢٣	٨٢	١٢٢	٨١.٣	٣٦٩	٨٢
٧- عدم الالتزام بالقانون	١١٥	٧٦.٧	١١٢	٧٤.٧	١٠٦	٧٠.٧	٣٣٣	٧٤
٨- الهجرة غير الشرعية إلى الخارج	١٢٦	٨٤	١٢٥	٨٣.٣	١١٩	٧٩.٣	٣٧٠	٨٢.٢

يوضح الجدول رقم (٧) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن الانتهازية والأنانية تُعد أحد مظاهر أزمة القيم الأخلاقية حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٨٥.٧٪ فقد ذكرها ٩٠٪ من عينة الشباب الجامعى، ٨٤٪ من عينة العمال، ٨٢٪ من عينة شباب الموظفين. والواقع يؤكد تلك النتيجة التى ذكرها الشباب حيث تتجسد فى سلسلة من حوادث انهيار العمارات والتى بلغت فيها أنانية البعض وسعيهم للحصول على المال بأية وسيلة إلى حد التضحية بأرواح الآخرين، كما سادت قيم الثراء الفاحش دون بذل أى جهد وأوضحت قيمة رأس المال فوق كل قيمة واستشرى التطلع إلى الحياة السهلة ومن ثم الكسب غير المشروع بين قطاع غير قليل من المصريين وساعد مناخ الكسب السريع غير المشروع والأثراء الفاحش فى قلب البنية الاجتماعية. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة ياسر سليمان محمد سليمان حيث توصلت دراسته إلى أن ٨٥.٧١٪ يرون أن الأنانية والانتهازية والفهلوة هى القيم المسيطرة على الشباب فى الوقت الحالى[١٠١].

وبالنسبة لانتشار الفساد بأشكاله المختلفة كأحد مظاهر أزمة القيم والأخلاق فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٨٤.٩٪ حيث ذكرها ٨٦.٧٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٤٪ فى عينة شباب الموظفين، بينما ذكرها ٨٣.٣٪ فى عينة شباب العمال. وتدل تلك النتيجة على اختراق الفساد داخل المجتمع المصرى بكل طبقاته متمثلة فى شركات توظيف الأموال ومكاتب تأجير السيارات لشركات وهمية وتوظيف الأموال فى كروت شحن المحمول وغيرها والتى تؤثر تأثيراً خطيراً على الاقتصاد المصرى وتهريب الأموال والودائع إلى خارج البلاد قبل تحرك الجهات المسئولة. وجاءت فى المرتبة الثالثة هجرة الشباب غير الشرعية إلى الخارج من أجل البحث عن فرص عمل من أجل الثراء كأحد مظاهر أزمة القيم والأخلاق حيث بلغت نسبتهم ٨٢.٢٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٤٪ فى عينة الشباب الجامعى، ٨٣.٣٪ فى عينة العمال، ٧٩.٣٪ فى عينة الموظفين.

ويرى الباحث أن الهجرة غير الشرعية للعمالة وظهور شبكات غير شرعية من الوسطاء والسماسرة لشحن المهاجرين من شباب مصر فى الفترة الأخيرة أصبحت فى مقدمة الشواغل الوطنية بل أصبحت مع تزايد عدد الضحايا وجسامة الكوارث الناجمة عنها تمثل إحدى قضايا الرأى العام الأساسية وهى قضية متشابكة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية معقدة لا يمكن تغافلها أو التهوين من شأنها لأن الأمر يتعلق بحياة ومستقبل شبابنا وجاءت فى المرتبة الرابعة الوساطة والمحسوبية كأحد مظاهر أزمة القيم الأخلاقية حيث بلغت نسبتهم ٨٢٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٢.٧٪ من عينة الشباب الجامعى، ٨٢٪ من عينة شباب العمال، ٨١.٣٪ من عينة شباب الموظفين، وجاءت فى المرتبة الخامسة الكسب السريع بنسبة ٨١.٣٪ حيث

ذكرها ٨٢٪ فى عينة الشباب الموظفين، بينما ذكرها ٨١.٣٪ فى عينة شباب العمال ثم ذكرها ٨٠.٧٪ فى عينة الشباب الجامعى. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع الدراسة التى قام بها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حيث توصلت دراسته أن ٨٩٪ من الموظفين يتعاملون بالمحسوبية أو الواسطة(١٠٢).

وقد جاءت فى المرتبة السادسة لجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة حيث بلغت نسبتهم ٨٠.٥٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٤٪ فى عينة الشباب الجامعى، ٨٠٪ فى عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٧٨.٧٪ فى عينة شباب الموظفين. ويرى الباحث أن من السلوكيات المنحرفة قضية التحرش الجنسى حيث يشعر بعض الشباب بالفراغ والملل والإحباط وضياع المستقبل وهؤلاء الشباب لديهم طاقة لم توجه فى الاتجاه الصحيح ففجروا هذه الطاقة فى سلوكيات عشوائية للتسلية ولفت الأنظار بشكل سلبى أو شبه انتحار جماعى، وكذلك بعض حوادث القتل التى شهدها المجتمع المصرى خلال الفترة الأخيرة تؤكد أن هناك خللاً أخلاقياً وعنفاً وإجراماً يتغلغل فى المجتمع خاصة أن هذه الحوادث اتسمت بعنف شديد وكان هناك دوافع انتقامية من الضحية بالرغم من أن القتل قد يحدث دون سبق إصرار وترصد أو وجود علاقة سابقة بين الجانى والضحية تجعله يقتلها بكل عنف وقسوة كما حدث فى مقتل هبه ونادين فى حى الندى. وجاءت فى المرتبة السابعة نسبة الذين يرون أن الزواج العرفى كأحد مظاهر أزمة القيم الأخلاقية حيث بلغت نسبتهم ٧٦.٢٪ حيث ذكرها ٧٩.٣٪ فى عينة الشباب الجامعى، وذكرها ٧٦٪ فى عينة شباب العمال ثم ذكرها ٧٣.٣٪ فى عينة شباب الموظفين.

وجاءت فى المرتبة الأخيرة نسبة الذين يرون عدم التزامهم بالقانون حيث بلغت نسبتهم ٧٤٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٤٪ فى عينة الشباب الجامعى، ٨٣.٣٪ فى عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٧٩.٣٪ فى عينة شباب الموظفين

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع أفراد العينة طبقاً لرأيهم فى الفوارق الطبقية بين الناس داخل المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر

العينة / الاستجابة	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٣٥	٩٠	١٤٠	٩٣.٣	١٣٢	٨٨	٤٠٧	٩٠.٤
لا	١٥	١٠	١٠	٦.٧	١٨	١٢	٤٣	٩.٦
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول رقم (٨) أن ٩٠.٤٪ من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن هناك تفاوتاً طبقياً بين الناس داخل المجتمع المصرى فى الوقت الحالى حيث

أجمع على ذلك ٩٣.٣٪ من عينة شباب العمال، ٩٠٪ من عينة الشباب الجامعى، ٨٨٪ من عينة شباب الموظفين. والواقع يؤكد تلك النتيجة حيث أن التفاوت الطبقى قد أصبح أكثر حدة فى الوقت الحاضر ويرجع اتساع الفوارق الطبقية فى المجتمع المصرى إلى فترة السبعينيات وسياسة الانفتاح الاقتصادى وكذلك إتباع سياسة النظام الرأسمالى.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، حيث أن كا^2 المحسوبة = ١.٠، كا^2 الجدولية = ٥.٩٩١ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (٩)

يوضح توزيع أفراد العينة طبقاً لأسباب التفاوت الطبقى فى الوقت الحالى

فئات العينة / مظاهر الأزمة	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- ضعف الأجور.	١٢٤	٩١.٩	١٢٧	٩٠.٧	١٢٠	٩٠.٩	٣٧١	٩١.١
٢- سوء توزيع الدخل القومى.	١٢١	٨٩.٦	١٢٥	٨٩.٢	١١٥	٨٧.١	٣٦١	٨٨.٧
٣- الخصخصة.	١٢٣	٩١.١	١٢٢	٨٧.١	١١٣	٨٥.٦	٣٥٨	٨٨
٤- انتشار الفساد.	١٢٠	٨٨.٩	١٢١	٨٦.٤	١١٦	٨٧.٩	٣٥٧	٨٧.٨
٥- إثراء بعض الناس بطريقة غير شرعية	١١٩	٨٨.١	١١٣	٨٠.٧	١٠٩	٨٢.٣	٣٤١	٨٣.٨
٦- هجرة بعض الشباب إلى الخارج	١١٧	٨٦.٧	١٠٩	٧٧.٩	١٠٦	٨٠.٣	٣٣٢	٨١.٦

يتضح من الجدول رقم (٩) أن ضعف الأجور يُعد من أهم أسباب زيادة التفاوت الطبقى فى الوقت الحاضر حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة ٩١.١٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٩١.٩٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٩٠.٧٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٩٠.٩٪ من عينة شباب الموظفين وجاءت فى المرتبة الثانية سوء توزيع الدخل القومى بنسبة ٨٨.٧٪ حيث ذكرها ٨٩.٦٪ من عينة الشباب الجامعى، وذكرها ٨٩.٢٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٨٧.١٪ من عينة شباب الموظفين. وجاءت فى المرتبة الثالثة الخصخصة بنسبة ٨٨٪ من حجم عينة الدراسة الكلية فقد ذكرها ٩١.١٪ من عينة الشباب الجامعى ثم ذكرها ٨٧.١٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٨٥.٦٪ من عينة شباب الموظفين. وتدل تلك النتيجة على أن ضعف الدخول الذى لا يكفى متطلبات الحياة يلجأ البعض من العاملين فى المؤسسات الحكومية

إلى الرشاوى باعتبارها الطريق الوحيد لرفع الدخل وهم بذلك يتناسون حرمة الرشوة وهذا بالتالى ساعد على حدوث التفاوت الطبقى فى الوقت الحالى.
ويرى الباحث أن خصخصة بعض الشركات والمصانع وبيعها لرجال أعمال وأثرياء داخل المجتمع ساعد على حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، فنسبة قليلة من الأغنياء هم الذين يمتلكون الثروة فى مقابل نسبة كبيرة جداً من الفقراء لا يمتلكون إلى قوت رزقهم ولا يكفى لسد حاجات ومتطلبات المعيشة اليومية. ويرى البعض أن الخصخصة هى طريق الخلاص لأن القطاع الخاص هو الذى بنى الاقتصاد الأمريكى. واليوم الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أزمتها الاقتصادية أعلنت إيمانها بأن إشراف الدولة وملكيتها للمشروعات الحيوية هو الخلاص مما هى فيه من ورطة وأصبح الحديث عن إشراف الدولة وتقليص الخصخصة هو الوصفة الدولية بعد أن فشل القطاع الخاص فى إدارة الاقتصاد، وقد جاء فى المرتبة الرابعة انتشار الفساد بنسبة ٨٧.٨٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٨.٩٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٧.٩٪ من عينة شباب الموظفين، بينما ذكرها ٨٦.٤٪ من عينة شباب العمال. وتدل تلك النتيجة على أن الفساد موجود فى كل المؤسسات الحكومية ولا يقتصر على مؤسسة ما وله صور عديدة ويزداد ويقل حسب الجهة التى تتعامل مع الجماهير، لدرجة أن أسلوب التعامل أصبح بالواسطة والواسطة تأخذ "المعلوم" وهى رشوة وفساد وهو أحد أسباب التفاوت الطبقى فى الوقت الحالى.
وجاءت فى المرتبة الخامسة إثراء بعض الناس بطريقة غير شرعية كأحد أسباب التفاوت الطبقى فى الوقت الحالى بنسبة ٨٣.٨٪ حيث ذكرها ٨٨.١٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٢.٣٪ من عينة شباب الموظفين، بينما ذكرها ٨٠.٧٪ من عينة شباب العمال. ويرى الباحث أنه انتشرت فى الثلاثة الأعوام الأخيرة شركات تداول الأوراق المالية بدعوى توظيفها واستثمارها فى نشاط تجارة الأوراق المالية مقابل عوائد سنوية بنسبة متفاوتة فقد كشفت إحصاءات حكومية مؤخراً عن أعلى معدلات جرائم لتوظيف الأموال فى مصر حيث بلغ عدد الجرائم ٥٩ جريمة تم فيها النصب على عدد كبير من المواطنين المصريين تحت مسمى توظيف الأموال وتحقيق أرباح خيالية سريعة ومن أشهر قضايا النصب التى وقعت فى غضون من ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ قضية شركة الفرسان التى نصبت على بعض المواطنين بزعم توظيفها فى مجال الإنتاج وقضايا أخرى ضد شركة الفرسان لتجارة السيارات بالقاهرة، وتجارة الأراضى والعقارات وقضايا توظيف فى مجال تجارة الملابس وقضايا توظيف فى شركة "ميدى كير" لتجارة الهواتف المحمولة بمدينة نصر وقضايا توظيف أموال فى مجال كروت شحن الهواتف المحمولة. وارتفاع معدلات جرائم توظيف الأموال يؤدى إلى التفاوت فى الدخول ومستوى المعيشة والرغبة فى الثراء السريعة مما يدفع البعض إلى التهافت الفظيع على شركات النصب.

ثم جاءت فى المرتبة السادسة هجرة بعض الشباب إلى الخارج بنسبة ٨١.٦٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٦.٧٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٠.٣٪ من عينة الشباب الجامعى، بينما ذكرها ٧٧.٩٪ من عينة شباب العمال.

يتضح مما سبق أن هذه الأسباب هى التى أدت إلى زيادة حدة التفاوت الطبقى فى المجتمع المصرى حتى وقتنا هذا وشعور الشباب بهذه الأسباب تدفعهم إلى السلوكيات اللاخلاقية والمشاعر السلبية تجاه وطنهم.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث أن كا^2 المحسوبة = ٥.٢، كا^2 الجدولية = ١٨.٣٠٧ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ إذن كا^2 المحسوبة < كا^2 الجدولية.

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع أفراد العينة طبقاً لرأيهم فى انتشار الجريمة والعنف وتعاطى المخدرات فى الوقت الحالى

فئات العينة / الاستجابة	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١١٧	٧٨	١٢٧	٨٤.٧	١٣٣	٨٨.٧	٣٧٧	٨٣.٨
لا	٣٣	٢٢	٢٣	١٥.٣	١٧	١١.٣	٧٣	١٦.٢
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يشعرون بانتشار جريمة العنف وتعاطى المخدرات فى الوقت الحالى حيث بلغت نسبتهم ٨٣.٨٪ حيث ذكرها ٨٨.٧٪ من عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٨٤.٧٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٧٨٪ من عينة الشباب الجامعى. أما بالنسبة للذين لا يشعرون بها فقد بلغت نسبتهم ١٦.٢٪ من عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٢٢٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ١٥.٣٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ١١.٣٪ من عينة شباب الموظفين.

ويرى الباحث أن مشكلة انتشار الجريمة والعنف وتعاطى المخدرات من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحت تهدد المجتمع المصرى فى الوقت الحالى، فقد تزايد العنف فى السنوات الأخيرة حيث تشير شواهد الواقع الحياتى إلى تزايد الميل نحو العنف والتطرف بصوره مختلفة، بدءاً من عنف الحوار ومروراً بالتشاجر والصراع اليومى وانتقالاً إلى العنف الجسدى والاغتصاب والعنف الأسرى مثل قتل الأزواج لزوجاتهم أو قتل الزوجات لأزواجهن وقتل الأبناء لأبنائهم وقتل الآباء لأبنائهم بالإضافة إلى عنف التلاميذ فى المدارس وعنف الطلاب فى الجامعات.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث أن كا^{2} المحسوبة = ١.٢، كا^{2} الجدولية = ٥.٩٩١ عند مستوى معنوية ٠.٠٥ إذن كا^{2}المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع أفراد العينة طبقاً لأسباب انتشار الجريمة والعنف وتعاطى المخدرات

فئات العينة / الأسباب	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- انتشار الفساد والانحراف	٩٧	٨٣	١٠١	٨٠	١١٦	٨٧.٢	٣١٤	٨٣.٣
٢- انشار البطالة	١٠٥	٩٠	١١٢	٨٨.٢	١٢٥	٩٤	٣٤٢	٩٠.٧
٣-تقليد بعض الشباب لسلوكيات الشباب الغربى	٨٦	٧٣.٥	١٠٧	٨٤.٣	١١٧	٨٨	٣١٠	٨٢
٤- احساس الشباب بالضياع وفقدان الأمل	٨٩	٧٦.١	٩٩	٧٨	١١٠	٨٢.٧	٢٩٨	٧٩
٥-عدم اهتمام الدولة بمشكلات الشباب	٨٢	٧٠.١	٨٩	٧٠.١	٩٩	٧٤.٤	٢٧٠	٧١.٦

يتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن انتشار البطالة تعد من أهم أسباب انتشار الجريمة والعنف وتعاطى المخدرات حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٩٠.٧٪ من حجم عينة الدراسة الكلية ويرجع الباحث انتشار هذه الظاهرة إلى فترة السبعينيات مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وأدت إلى انتشار بعض النشاطات الانحرافية، حيث ذكرها ٩٤٪ من عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٩٠٪ من عينة الشباب الجامعى بينما ذكرها ٨٨.٢٪ من عينة شباب العمال، وقد جاءت فى المرتبة الثانية انتشار الفساد والانحراف بنسبة ٨٣.٣٪ كسب من أسباب انتشار الجريمة والعنف حيث أشار إليها ٨٧.٢٪ من عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٨٣٪ من عينة الشباب الجامعى، بينما ذكرها ٨٠٪ من عينة شباب العمال، أما بالنسبة لتقليد بعض الشباب لسلوكيات الشباب الغربى فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة ٨٢٪ من حجم عينة الدراسة الكلية فقد ذكرها ٨٨٪ من عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٨٤.٣٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٧٣.٥٪ من عينة الشباب الجامعى. وقد جاءت فى المرتبة الرابعة إحساس الشباب بالضياع كسبب انتشار الجريمة والعنف حيث بلغت نسبتهم ٧٩٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٢.٧٪ من عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٧٨٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٧٦.١٪ من عينة الشباب الجامعى. وتدل تلك النتيجة على إحساس

الشباب بالضياع وفقدان الأمل نتيجة المشكلات التى يعانى منها والمستقبل المظلم الذى ينتظره حيث تعدد الحاجات الأساسية للشباب وتعذر إشباعها بالطرق الكافية والملائمة مع صعوبة حلها بالأساليب المناسبة لتعرض الشباب لمواجهة العديد من المواقف الإحباطية ومن ثم خلقت لديه شعور عام بالحرمان نتيجة الظروف الموضوعية السيئة والإدرك السئ لهذه الظروف من جانب الشباب وهو الأمر الذى يدفعهم إلى الانحراف والعنف والمخدرات.

ثم جاءت فى المرتبة الخامسة عدم اهتمام الدولة بمشكلات الشباب حيث بلغت نسبتهم ٧١.٦٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٧٤.٤٪ من عينة شباب الموظفين، بينما ذكرها كل من الشباب الجامعى وشباب العمال بنسبة ٧٠.١٪.

يتضح مما سبق أن كل هذه الأسباب تؤدى بالضرورة إلى تزايد حدة المشكلات الاجتماعية وشيوع سلوكيات غير مضمونة العواقب، فتنتشر الجرائم وتحل الفوضى الأخلاقية وتمارس أفعال خارجه عن القانون والعرف وغير ملتزمة وتسود ثقافة يطلق عليها ثقافة الضغوط. وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٥.٢، كا^{2} الجدولية = ١٥.٥٠٧ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2}الجدولية.

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة طبقاً لمعرفتهم لأهم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المواطنين داخل المجتمع المصرى فى الوقت الحالى وأدت إلى حدوث الأزمة الأخلاقية

فئات العينة / أهم المشكلات	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- انخفاض الدخول.	١٣٢	٨٨	١٢٧	٨٤.٧	١٢٥	٨٣.٣	٣٨٤	٨٥.٣
٢- بطالة الشباب.	١٣٠	٨٦.٧	١١٩	٧٩.٣	١٢٣	٨٢	٣٧٢	٨٢.٧
٣- ارتفاع الأسعار.	١٢٨	٨٥.٣	١٢٥	٨٣.٣	١٣١	٨٧.٣	٣٨٤	٨٥.٣
٤- الفقر.	١٢٨	٨٥.٣	١١٩	٧٩.٣	١١٥	٧٦.٧	٣٦٢	٨٠.٤
٥- سوء العدالة فى التوزيع.	١١٨	٧٨.٧	١١٤	٧٦	١٠٩	٧٢.٧	٣٤١	٧٥.٨

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن كل من انخفاض الدخول وارتفاع الأسعار قد احتلتاً المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة كل منهما ٨٥.٣٪ من حجم عينة الدراسة الكلية. فانخفاض الدخول ذكرها ٨٨٪ فى عينة الشباب الجامعى، ٨٤.٧٪ فى عينة شباب عمال بينما ذكرها ٨٣.٣٪ فى عينة شباب العمال، أما ارتفاع

الأسعار فقد ذكرها ٨٧.٣٪ فى عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٨٥.٣٪ من عينة الشباب الجامعى، ٨٣.٣٪ فى عينة شباب العمال.
ويرى الباحث أن مشكلة انخفاض الدخول وارتفاع الأسعار احتلت مكان الصدارة بين المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المواطنين داخل المجتمع المصرى فتقف عائقاً أمام إشباع لكثير من احتياجاته الأساسية فالزواج والبحث عن مسكن ملائم وغير ذلك.
وقد احتلت مشكلة بطالة الشباب المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها ٨٢.٧٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٦.٧٪ فى عينة الشباب الجامعى، بينما ذكرها ٨٢٪ فى عينة شباب الموظفين، ثم ذكرها ٧٩.٣٪ من عينة شباب العمال.
وتدل تلك النتيجة على أن مشكلة بطالة الشباب تواجههم بعد تخرجهم مباشرة فالشاب خلال فترة الجامعة لا يتجه إلى إمكانية الزواج والبحث عن مسكن بقدر ما يتجه إلى إمكانية إيجاد فرصة عمل ملائمة بل واليأس من إيجاد مثل هذه الفرصة لما يتطلب ذلك من وساطات ومحسوبيات لا تتوافر لأى شاب بالإضافة إلى حصول الخريج على رخصة القيادة الدولية وتعليم اللغة الإنجليزية ودبلومات فى إدارة الجودة والأعمال التجارية وهكذا يصعب على الكثير من الشباب الحصول عليها.
وجاءت فى المرتبة الثالثة مشكلة الفقر حيث بلغت نسبتها ٨٠.٤٪ من حجم عينة الدراسة الكلية فقد ذكرها ٨٥.٣٪ فى عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٧٩.٣٪ فى عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٧٦.٧٪ فى عينة شباب الموظفين ثم جاءت فى المرتبة الرابعة مشكلة سوء العدالة فى التوزيع حيث بلغت نسبتها ٧٥.٨٪ حيث ذكرها ٧٨.٧٪ فى عينة الشباب الجامعى، ٧٦٪ فى عينة شباب العمال ثم ذكرها ٧٢.٧٪ من عينة شباب الموظفين.
وعندما يقترن كل من الفقر والبطالة وتدنى المرتبات بظاهرة ارتفاع الأسعار فإن الأوضاع تزداد سوءاً عند الغالبية العظمى من المصريين وحسب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فإن معدل التضخم السنوى فى أسعار المستهلكين فى مصر وصل فى مايو ٢٠٠٨ إلى ١٩.٧٪ وهو أعلى معدل للتضخم منذ ١٩ عاماً[١٠٤].
وقد رصدت الكثير من الدراسات والتقارير هذه الظاهرة وخاصة فى قطاع السلع الغذائية ومواد البناء فى السنوات الأربعة الماضية فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الزيت بنسبة ١١٢.٥٪ فى السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ ونسب الزيادة فى نفس الفترة للفول المدمس (٨٥.٧٪) والدقيق الفاخر (٧٥٪) والسمن (٦٣.٦٪) والبيض (١٦٠٪)، والحليب (١٠٠٪)، الجبن الأبيض (١٦٦.٦٪). أما سعر طن الحديد فقد ارتفع فى نفس الفترة بنسبة (٩٦.٤٪)، وطن الأسمن بنحو ٧٣٪[١٠٥].

يتضح مما سبق أن الأسباب السابقة تزيد من الإحباطات اليومية لدى الشباب وتعمل على تدمير المجتمع وتهدم القيم به ويزداد بالتالى حالات الانفلات السلوكى فى المعايير وعدم الإيمان بالقواعد المنظمة للسلوك وبالقيم السائدة وتساعد على شيوع أنماط من السلوكيات اللامعيارية كالكذب والنفاق والرشوة وبيع المخدرات أو تعاطيها أو ترويجها والانحرافات الأخلاقية والتسكع والبلطجة والتطرف بأنواعه المختلفة وهذا يؤدى فى النهاية إلى تفاقم حدة الأزمة الأخلاقية والسلوكية.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٤.٣، كا^{2} الجدولية = ١٥.٥٠٧ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة طبقاً لشعورهم بالمساواة فى الفرص والحقوق بين الناس داخل المجتمع المصرى

فئات العينة الاستجابة	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٢١	١٤	٢٣	١٥.٣	٢٦	١٧.٣	٧٠	١٥.٦
لا	١٢٩	٨٦	١٢٧	٨٤.٧	١٢٤	٨٢.٧	٣٨٠	٨٤.٤
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن ٨٤.٤٪ من أفراد عينة الدراسة الكلية لا يشعرون بالمساواة فى الفرص والحقوق بين أفراد الناس داخل المجتمع المصرى حيث ذكرها ٨٦٪ من الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٤.٧٪ بينما ذكرها ٨٢.٧٪ من عينة شباب الموظفين، بينما انخفضت نسبة الذين يشعرون بالمساواة فى الفرص والحقوق بين أفراد الناس حيث بلغت نسبتهم ١٥.٦٪ من حجم عينة الدراسة الكلية فقد ذكرها ١٧.٣٪ من عينة شباب الموظفين، ثم ١٥.٣٪ من عينة شباب العمال، ثم ١٤٪ من عينة الشباب الجامعى.

يتضح مما سبق أن ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين لا يشعرون بالمساواة فى الفرص والحقوق ويدل ذلك على إحساسهم بعدم المساواة فى الحصول على الاحتياجات الأساسية من غذاء ومسكن ورعاية صحية وفرص عمل مناسبة وعدم حصولهم على خدمات مختلفة.

ويرى الباحث أن شعور الشباب بعدم المساواة فى الفرص والحقوق بين الناس داخل المجتمع نتيجة غيبة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى ومسئولياتها بالنسبة لخدمات التعليم والإسكان والقضاء على مشكلة البطالة أدى إلى يأس الألوف من الشباب فى أى أمل فى المستقبل

بالإضافة إلى شعورهم بالسخط نتيجة لعدم المساواة التى يتعرض لها الشباب خاصة من أبناء الفقراء حيث يتم استبعادهم على سبيل المثال من الترشيح للعمل فى بعض الوظائف المرموقة بحجة انخفاض المكانة الاجتماعية لأسرهم.
وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية حيث أن كا^{2} المحسوبة = ٠.٠٢، كا^{2} الجدولية = ٥.٩٩١ إذن كا^{2} المحسوبة كا^{2} < الجدولية.

جدول رقم (١٤)
توزيع أفراد العينة طبقاً لأسباب عدم التكافؤ فى الفرص والحقوق

فئات العينة / الأسباب	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- انتشار المجاملات والوساطات	١٢٩	٨٦	١٢٤	٨٢.٧	١٢٨	٨٥.٣	٣٨١	٨٤.٧
٢- تفشى الرشوة.	١٢٦	٨٤	١٢٢	٨١.٣	١٢٠	٨٠	٣٦٨	٨١.٧
٣- نفوذ أصحاب الدخول.	١٢٤	٨٢.٧	١١٩	٧٩.٣	١٠٩	٧٢.٧	٣٥٢	٧٨.٢

يتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة أفراد عينة الذين يرون أن انتشار المجاملات والوساطات من أهم أسباب عدم التكافؤ فى الفرص والحقوق حيث احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم ٨٤.٧٪ حيث ذكرها ٨٦٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ٨٥.٣٪ من عينة الشباب الموظفين، بينما ذكرها ٨٢.٧٪ من عينة شباب العمال، واحتلت المرتبة الثانية تفشى الرشوة كأحد أسباب عدم التكافؤ فى الفرص والحقوق حيث بلغت نسبتهم ٨١.٧٪، حيث ذكرها ٨٤٪ من عينة شباب الجامعى، ثم ذكرها ٨١.٣٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٨٠٪ من عينة شباب الموظفين، وجاءت فى المرتبة الثالثة نفوذ أصحاب الدخول حيث بلغت نسبتهم ٧٨.٢٪ فقد ذكرها ٨٢.٧٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٧٩.٣٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ١٢.٧٪ من عينة شباب الموظفين.
وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن كا^{2} المحسوبة = ١.١، كا^{2} الجدولية = ٩.٤٨٨ إذن كا^{2} المحسوبة < كا^{2} الجدولية.

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع أفراد العينة طبقاً لشعورهم بأزمة البطالة فى المجتمع المصرى

فئات العينة	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
الاستجابة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٤٨	٩٨.٧	١٤٧	٩٨	١٤٥	٩٦.٧	٤٤٠	٩٧.٨
لا	٢	١.٣	٣	٢	٥	٣.٢	١٠	٢.٢
الإجمالى	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

يتبين من هذا الجدول إجماع أفراد عينة الدراسة الكلية بشعورهم بأزمة البطالة فى المجتمع المصرى حيث بلغت نسبتهم ٩٧.٨٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، فقد ذكرها ٩٨.٧٪ من عينة الشباب الجامعى، وذكرها ٩٨٪ من عينة شباب العمال، ثم ذكرها ٩٦.٧٪ من عينة الشباب الموظفين والواقع يؤكد هذه النتيجة فقد تطور معدل البطالة بصفة متزايدة وشبه مستمرة فى مصر خلال العشر سنوات الأخيرة حيث بلغ ٨.٣٨٪ فى عام ١٩٩٧، ارتفع إلى ٨.٩٨٪ فى عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٩.٢٢٪ فى عام ٢٠٠١ ثم إلى ١٠.١٧٪ فى عام ٢٠٠٢، ثم إلى ١١.٠١٪ عام ٢٠٠٣، انخفض إلى ١٠.٣٪ عام ٢٠٠٤ واستقر عند ١١.٢٪ فى عام ٢٠٠٥[١٠٦].

ويؤكد هذه النتيجة أيضاً احتلال مشكلة البطالة فى المرتبة الثانية بين المشكلات التى يرى الشباب من أفراد عينة البحث أن المجتمع يعانى منها كما يوضح جدول رقم (١٢) بينما انخفضت نسبة أفراد العينة الذين لا يشعرون بأزمة البطالة حيث بلغت نسبتهم ٢.٢٪ من حجم عينة الدراسة الكلية فقد ذكرها ٣.٢٪ فى عينة شباب الموظفين ٢٪، ثم ذكرها ١.٣٪ من عينة الشباب الجامعى.

كما تُعتبر البطالة أحد العوامل المسببة لهجرة العمالة من المجتمع المصرى إلى الدول المتقدمة وذات الدخل المرتفع بهدف الحصول على فرص عمل فى تلك الدول من أجل رفع مستوى الفرد وتحسين الأوضاع المعيشية فى الدول المصدرة للعمالة بصفة عامة.

يتضح مما سبق أن مشكلة البطالة تُعد من أهم المشكلات التى تؤرق الشعب المصرى بصفة عامة والشباب بصفة خاصة وتهدده فتلك المشكلة التى تحولت إلى قنبلة موقوتة تهدد المجتمع بانتشار الانحراف الاجتماعى وارتفاع معدلات الجريمة تلك المشكلة التى تؤدى إلى انتحار المئات من الشباب سنوياً.

وباختبار دلالة النتائج إحصائياً تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن كا^{٢} المحسوبة = ٠.٦، كا^{٢} الجدولية = ٥.٩٩١ إذن كا^{٢} المحسوبة < كا^{٢} الجدولية.

جدول رقم (١٦)
توزيع أفراد العينة طبقاً لوعيهم بأضرار البطالة

فئات العينة / الأسباب	شباب جامعى		شباب موظفين		شباب عمال		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- لجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة.	١٣٤	٩٠.٥	١٢٩	٨٧.٦	١٢٦	٨٦.٩	٣٨٩	٨٨.٤
٢- إصابة الشباب بالإحباط والسلبية واللامبالاة.	١٢٨	٨٦.٥	١٢٥	٨٥	١٢٣	٨٤.٨	٣٧٦	٨٥.٥
٣- ضعف الانتماء للوطن.	١١٩	٨٠.٤	١١٦	٧٩	١١٥	٧٩.٣	٣٥٠	٧٩.٥
٤- هجرة الشباب غير الشرعية.	١٢٤	٨٣.٨	١٢٢	٨٣	١٢٠	٨٢.٨	٣٦٦	٨٣.٢

يتضح من الجدول رقم (٢٦) أن لجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة تُعد أحد أضرار البطالة حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٨٨.٤٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، حيث ذكرها ٩٠.٥٪ من عينة الشباب الجامعى، وذكرها ٨٧.٦٪ من عينة شباب العمال، ثم ذكرها ٨٦.٩٪ من عينة شباب الموظفين. وتشير تلك النتيجة إلى خطورة أضرار البطالة فقد يتجه الشباب إلى الوقوع فى دائرة الإدمان والسرقة والاغتصاب والبغاء والنصب والاحتيال والتحرش الجنسى.

وقد احتلت المرتبة الثانية إصابة الشباب بالإحباط والسلبية واللامبالاة فقد بلغت نسبتها ٨٥.٥٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، حيث ذكرها ٨٦.٥٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٥٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٨٤.٨٪ من عينة شباب الموظفين.

أما بالنسبة لهجرة الشباب غير الشرعية فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم ٨٣.٢٪ من حجم عينة الدراسة الكلية حيث ذكرها ٨٣.٨٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٣٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٨٢.٨٪ من عينة شباب الموظفين تدل تلك النتيجة على لجوء الشباب إلى الهجرة غير الشرعية فى ظل الأمل المفقود لديهم داخل وطنهم هرباً من شبح البطالة الذى يطاردهم فتوجد عصابات تهريب الشباب على مراكب قديمة متهالكة وتركهم فى عرض البحر يواجهون مصيرهم المجهول فظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من الجرائم المنظمة ورغم صدور العديد من التشريعات فى مختلف دول العالم لتجريم الهجرة غير الشرعية، إلا أن المشرع المصرى لم يتدخل حتى الآن لتجريمها لكن الواقع العملى يؤكد أن النصوص القانونية القائمة عاجزة عن مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التى تتزايد بصورة غريبة.

وقد احتلت المرتبة الرابعة ضعف انتماء الشباب للوطن حيث بلغت نسبتهم ٧٩.٥٪ من حجم عينة الدراسة الكلية، حيث ذكرها ٨٣.٨٪ من عينة الشباب الجامعى، ثم ذكرها ٨٣٪ من عينة شباب العمال، بينما ذكرها ٨٢.٨٪ من عينة شباب الموظفين.

ويرى الباحث خطورة أضرار البطالة فى المجتمع المصرى فكل هذه الظواهر تعكس ضعف شعور الشباب بالانتماء للمجتمع وأن الواقع المعاش قد ساهم فى تكوين الاتجاهات الفردية وتلك الحلول التى يغلب عليها الطابع المادى حيث ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى والمشكلات التى صاحبت تطبيقه فى خلق توجه فردى لدى الكثير من الشباب تمثل فى تفعيل المصلحة الشخصية وغير ذلك من القيم السلبية التى ظهرت كانعكاس لهذه السياسة والمشكلات المترتبة عليها، كما ساهمت سياسة الانفتاح فى خلق مشكلات عديدة لها علاقة مباشرة بالفئات الشبابية المختلفة من بينها مشكلة الإسكان وانخفاض الدخول إلى درجة عجزها عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لغالبية أفراد الشعب وقد زاد الأمر سوءاً أن انخفاض الدخول ارتبط بسوء توزيعها بين مختلف فئات المجتمع بحيث دفع تلك الشباب إلى الهجرة من المجتمع بحثاً عن دخول ملائمة أو استمرار وجودهم فى المجتمع فى ظل مستويات دخول تعجز عن إشباع حاجاتهم الأساسية والشعور بعدم الانتماء لمجتمعهم الذى تخلى عنهم وعجز عن الوفاء بحاجاتهم الأساسية وهم يخطون أولى خطواتهم نحو المواطنة والتطلع إلى بناء مستقل أفضل.

فضعف الانتماء للوطن وتصاعد معدلات الهجرة فحسب كتاب "حقائق عن الهجرة والتحويلات" الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٨ جاءت مصر فى الترتيب الثانى بعد المغرب فى تصدير المهاجرين فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقياً[١٠٧]. وفى استطلاع أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى أكتوبر ٢٠٠٧ جاءت عدة مؤشرات تشير إلى ضعف الانتماء الوطنى لدى فئة الشباب فنحو ٤١٪ لم يشاركوا فى أى انتخابات، وحوالى ١٩٪ يرغبون فى الهجرة للخارج، ونحو ٨٨٪ من هؤلاء الراغبين فى الهجرة يرون أن سبب هذا هو الحصول على فرصة عمل ودخل أفضل[١٠٨]. بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التى يروح ضحيتها المئات من المصريين غرقاً فى البحر المتوسط وقد كان طبيعياً أن يقترن ضعف الانتماء بتصاعد الانتماءات الفرعية لجهات توفر الأمن للأفراد كالعشائر والقبائل فى سيناء أو توفر الاحتياجات الأساسية من تعليم وخدمات صحية رخيصة.

نتائج الدراسة وتوصياتها

أ- نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن ٩٨.٢٪ من أفراد العينة الكلية يشعرون بوجود أزمة قيم أخلاقية فى المجتمع المصرى، وهذا ما يؤكده الواقع من انتشار جرائم الاختلاس والرشوة وانتشار الفساد بكل صوره وأشكاله المختلفة ولجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة وإدمانهم للمخدرات واغتصاب وتحرش جنسى وانتشار مشاعر السلبية واللامبالاة وفقدان الثقة فى الهيئات والقيادات الحكومية.
- كشفت الدراسة أن من أهم مظاهر أزمة القيم الأخلاقية انتشار الفساد بأشكاله المختلفة (الرشوة- النفاق والخداع- الفهلوة- التزوير) والانتهازية والأنانية، الكسب السريع (السمسرة والمضاربة- بناء عمارات بدون مواصفات هندسية)، اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة (الجريمة- البلطجة- العنف)، الزواج العرفى، الوساطة والمحسوبية، عدم الالتزام بالقانون، الهجرة غير الشرعية إلى الخارج وكانت النسب متفاوتة كالتالى (٨٥.٧٪، ٨٤.٩٪، ٨٢.٢٪، ٨٢٪، ٨١.٣٪، ٨٠.٥٪، ٧٦.٢٪، ٧٤٪).
- أوضحت الدراسة أن ٩٠.٤٪ من أفراد العينة الكلية يرون أن هناك تفاوتاً طبقياً بين الناس داخل المجتمع المصرى فى الوقت الحالى، والواقع يؤكد تلك النتيجة حيث أن التفاوت الطبقى أصبح أكثر حدة فى الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى وإتباع سياسة النظام الرأسمالى.
- كشفت الدراسة أن من أسباب التفاوت الطبقى فى الوقت الحالى يتمثل فى ضعف الأجور، سوء توزيع الدخل القومى، الخصخصة، انتشار الفساد، إثراء بعض الناس بطريقة غير شرعية، هجرة الشباب إلى الخارج وكانت النسب متفاوتة كالتالى (٩١.١٪، ٨٨.٧٪، ٨٨٪، ٨٧.٨٪، ٨٣.٨٪، ٨١.٦٪) وهذه الأسباب هى التى دفعت الشباب إلى السلوكيات اللاخلاقية والمشاعر السلبية تجاه وطنهم.
- أظهرت الدراسة أن ٨٣.٨٪ من أفراد العينة الكلية يشعرون بإنتشار جريمة العنف وتعاطى المخدرات، وأن من أسباب انتشار هذه الجريمة فى الوقت الحالى يتمثل فى: انتشار البطالة، انتشار الفساد والانحراف، تقليد بعض الشباب لسلوكيات الشباب الغربى، إحساس الشباب بالضياع وفقدان الأمل، عدم اهتمام الدولة بمشكلات الشباب، وكانت النسب متفاوتة كالتالى (٩٠.٧٪، ٨٣.٣٪، ٨٢٪، ٧٩٪، ٧١.٦٪).
- أوضحت الدراسة أن العوامل الاقتصادية من العوامل الرئيسية التى كانت لها دوراً هاماً فى حدوث أزمة القيم الأخلاقية عند الشباب حيث تمثلت هذه العوامل فى : انخفاض الدخول، ارتفاع الأسعار، بطالة الشباب، الفقر، سوء

العدالة فى التوزيع، وكانت النسب متفاوتة كالتالى (٨٥.٣٪، ٨٥.٣٪، ٨٢.٧٪، ٨٠.٤٪، ٧٥.٨٪).

- كشفت الدراسة أن ٨٤.٤٪ من أفراد العينة الكلية لا يشعرون بالمساواة فى الفرص والحقوق بين أفراد الناس نتيجة غيبة العدالة والمساواة وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى ومسئولياتها بالنسبة لخدمات التعليم والإسكان والقضاء على مشكلة البطالة أدى إلى يأس الألوف من الشباب فى أى أمل فى المستقبل، بالإضافة إلى شعورهم بالسخط نتيجة لعدم المساواة التى يتعرض لها الشباب خاصة من أبناء الفقراء حيث يتم استبعادهم على سبيل المثال من الترشيح للعمل فى بعض الوظائف المرموقة بحجة انخفاض المكانة الاجتماعية لأسرهم.
- أظهرت الدراسة أن من أسباب عدم التكافؤ فى الفرص والحقوق يتمثل فى : انتشار المجاملات والوساطات، تفشى الرشوة، نفوذ أصحاب الدخول وكانت النسب متفاوتة كالتالى (٨٤.٧٪، ٨١.٧٪، ٧٨.٢٪).
- أوضحت الدراسة أن ٩٧.٨٪ من أفراد العينة الكلية يشعرون بأزمة البطالة فى المجتمع المصرى، والواقع يؤكد هذه النتيجة فقد تطور معدل البطالة بصفة متزايدة وشبه مستمرة فى مصر خلال العشر سنوات الأخيرة حيث بلغ ٨.٣٨٪ فى عام ١٩٩٧، ارتفع إلى ٨.٩٨٪ فى عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٩.٢٢٪ فى عام ٢٠٠١ ثم إلى ١٠.١٧٪ فى عام ٢٠٠٢، ثم إلى ١١.٠١٪ عام ٢٠٠٣، انخفض إلى ١٠.٣٪ عام ٢٠٠٤ واستقر عند ١١.٢٪ فى عام ٢٠٠٥.
- كشفت الدراسة أن أضرار البطالة تتمثل فى : لجوء الشباب إلى السلوكيات المنحرفة، إصابة الشباب بالإحباط والسلبية واللامبالاة، هجرة الشباب غير الشرعية، ضعف الانتماء للوطن. وكانت النسب متفاوتة كالتالى (٨٨.٤٪، ٨٥.٥٪، ٨٣.٢٪، ٧٩.٥٪).
- أظهرت الدراسة أن العوامل السياسية من العوامل الرئيسية التى كانت لها دوراً هاماً فى أزمة القيم الأخلاقية عند الشباب حيث تمثلت هذه العوامل فى: عدم اهتمامهم بالأمور السياسية، تدنى نسبة مشاركة الشباب فى الأحزاب السياسية، تدنى نسبة التصويت فى الانتخابات. فإنشغال الشباب بالمشكلات الحياتية وأعباء المعيشة وكسب لقمة العيش وهمومهم الشخصية تجعلهم لا يهتمون بكافة الأمور والقضايا السياسية والانتماء الحزبى وبالتالى تقع خارج اهتمامهم وأن تأثير ذلك على سلوكيات الشباب تجاه العمل السياسى فى الاتجاه السلبى حيث يشعرون بحالة من الاغتراب وزيادة حدة العنف والتطرف والانصراف نحو البحث عن وسائل للعيش حتى لو كانت بطرق غير مشروعة مما يزداد معه السلوك الانحرافى.

- إن الأنظمة السياسية المتتابعة خلال مختلف مراحل التحول الاجتماعي لم تهتم كثيرًا بالحفاظ على ثقافة المجتمع وقيمه بدعمها والعمل على تجديدها، حتى تكون قادرة على التعامل مع مستجدات العصر الذي تعايشه.
- انتشار ثقافة الاستهلاك وقيمه في المجتمع.
- انتشار ثقافة الانحراف الاجتماعي وقيمه.
- انتشار ثقافة الانحراف الاقتصادي وقيمه.
- انتشار ثقافة الانحراف الأخلاقي وقيمه.
- انتشار ثقافة الاحتجاج.
- انتشار الفوضى الثقافية والاجتماعية.
- احتراف شرائح اجتماعية ثقافة وقيم تقوم على التناقض وهوان النفس وضعف المبادرة؛ حيث يقول كثير منا ما لا يفعل، ويقبض بعضنا الرشوة وهو يخطب في الناس بالفضيلة، وترتدي بعض نسائنا الحجاب فوق زي الخلاعة والمجون.
- توصلت الدراسة إلى أنه في ظل مناخ فاسد سياسيًا يستمرئ كثير من المصريين أنواعًا مختلفة من الفوضى والإهمال والتراخي والتقصير، حتى صار كثير من الناس فاسدًا "كل على قدر استطاعته".
- توصلت الدراسة إلى وجود سوء في الأداء وعشوائية ليشمل مجالات كثيرة، وتراجع في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتزايد حالات التعذيب، وغياب الثقة في مؤسسات الدولة بما فيها تلك التي تمتعت بسمعة طيبة واحترام.
- توصلت الدراسة إلى تراجع احترام القانون، وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع، وتدهور أداء مؤسسات الدولة، وعشوائية وانتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي.
- توصلت الدراسة إلى أن مساحات التساهل التي أبدتها الدولة تجاه مظاهر التسيب المختلفة في المجتمع وفي قلب النظام السياسي المصري دفعت بقطاع واسع من أفراد المجتمع إلى صناعة ما يشبه الدولة الموازية كبديل عن غياب الدولة الحقيقية.

ب- توصيات الدراسة:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن عرض التوصيات على النحو الآتي:

١- يجب على الأسرة فى ظل الظروف الراهنة العمل على غرس القيم الدينية والخلقية فى نفوس الأبناء وخاصة فى مرحلة الشباب وإكسابهم القيم الأخلاقية والاتجاهات والأنماط السلوكية المحمودة التى يمكن عن طريقها

مواجهة الغزو الفكرى وحملات التشكيك التى تستهدف القيم والمعتقدات والمقدسات الإسلامية.

٢- أن تعمل كلا من المدارس والجامعات على تكوين الاتجاهات الصالحة والقيم البناءة والهادفة فى نفوس الطلاب من خلال المناهج الدراسية وأسلوب التدريس، وإحلالها محل الاتجاهات العدائية نحو المجتمع ونحو الآخين حتى يمكن تغيير نظرتهم إلى ذاتهم وإلى الآخرين.

٣- تضمين المقررات التعليمية مقرراً استثنائياً تحت عنوان التربية السياسية كان موجوداً فى الماضى تحت عنوان التربية الوطنية يتضمن دور الدولة والمواطن والحقوق والواجبات الأساسية ومبادئ النظام الديمقراطى ومفاهيم الحرية والمساواة والعدالة.

٤- أن تضع وزارة الثقافة خطة شاملة واضحة المعالم تحدد احتياجات الطفولة والناشئة والشباب من الثقافات المختلفة ويعمل كل جهاز من ناحية وبحسب اختصاصه على وضع برامج الخطة موضع التنفيذ بهدف تكوين الشخصية السوية وتنميتها وبث روح المبادرة والابتكار فيها، وتنمية القيم الأخلاقية وترسيخ الانتماء إلى الوطن والأمة.

٥- أن تعمل جميع مؤسسات وأجهزة الثقافة وهيئات التوجيه والإعلام على جميع مستوياتها على بث الموضوعات المتصلة بالأخلاق ودعوة الشباب إليها وترغيبهم وتحببهم فيها وحملهم عليها مع تجنب ما يتعارض وقضايا الدين والأخلاق.

٦- أن تتضافر الصحافة ووسائل الإعلام وأجهزة المسرح والسينما مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى إرساء القيم الخلقية فى نفوس الشباب عن طريق القدوة الحسنة والإلتزام الأمين حتى لا يرى الفرد من صور الفعل ما ينافى حقائق ما يتلقاه عن الدين وتعاليمه وما اكتسبه من قيم أخلاقية.

٧- إخضاع البرامج التليفزيونية للرقابة الجادة من حيث محتواها وكلماتها ورسومها وطريقة إخراجها وتصويرها وأداؤها بحيث تحقق هذه البرامج الهدف منها فى إطار الإلتزام الأخلاقى، بحيث لا تتطرق للإساءة إلى المشاعر أو لخلخلة المبادئ والقيم الأخلاقية لدى الأفراد.

٨- إشاعة روح الثقة بين الشباب وسلطات الحكومة والتخلص من الرشوة والفساد والمحسوبية واختيار الشخصيات المؤثرة عند التعيين فى الوظائف العامة بحيث تكون سيرتها الذاتية خالية من الشبهات والشوائب.

٩- نشر وبعث فضيلة الأخلاق فى نفوس التلاميذ والطلاب من خلال منهج جديد تضعه نخبة من خبراء وزارة التربية والتعليم العالى ورجال الدين يتناسب مع كل مرحلة من مراحل التعليم مع منح المتفوقين الأوائل فى مادة الأخلاق

بعض الدرجات تضاف للمجموع الأصلى أو شهادات التقدير التى تميزهم عن غيرهم عند التقدم لدخول كليات جامعية معينة.

١٠- أن تركز وسائل الإعلام على تقديم القدوة الحقيقية من الرموز الذين يتعلم منهم الشباب قيم الأخلاق الرفيعة خاصة فى الدراما التاريخية والدينية وتقديمها فى وقت كثافة المشاهدة التليفزيونية وليس فى آخر الليل أو قرب الفجر كما يحدث فى كل رمضان كل عام والحرص على الابتعاد عن الأدعياء ممن يرتدون ثبات القدوة والخلق القويم ونكتشف أنهم غير ذلك فيما بعد.

١١- وقف بث الإعلانات المثيرة للغرائز والتى تركز على الرفاهية وتزيد من آلام الفقراء وتخاطب طبقة معينة من الأثرياء مع عدم التركيز على العرى والاعتماد على الأساليب الرخيصة والمثيرة لفتيات الإعلانات إلى شركة صوت القاهرة بحيث تتولى الشركة تنقية الإعلانات من هذا الغث المثير.

١٢- أن تشدد الرقابة على المصنفات ومتابعتها ومراقبتها لعروض المسرح الخاص، وتنقية بعض عروضها من لغة الإثارة ومشاهدة العرى، والرقص المبتذل وتشبه الرجال بالنساء، وإلقاء بعض النكات الفاضحة التى تغضب بعض الأسر المحترمة وتجعلهم يتركون العرض لهذه الأسباب.

١٣- يجب إطلاق حملة مكثفة لتوعية المواطنين فى وسائل الإعلام المختلفة من الوقوع ضحية النهب والابتزاز وضياع أموالهم لدى تلك الشركات الوهمية.

١٤- يجب أن تخطط الحكومة بشكل مدروس لجذب رؤوس الأموال المعطلة والاستفادة منها فى تنمية المجتمع بدلاً من ضياعها ويتعين أن تكون جميع الأوعية الإدخارية محل جذب وليس طرداً حتى لا نفقد الثقة فى الحكومة وقبل أن يعود الناس إلى إبداع أموالهم "تحت البلاطة".

١٥- لا مفر من العودة للدين والإلتزام بأوامره ونواهيه وسيادة قيم القناعة والرضا بما قسم الله وتحرى الحلال فى الرزق لأن المال الحرام يؤدى إلى ضياع الحلال، ولا ينبغى أن تكون الدنيا هى الهم الوحيد للناس.

١٦- إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية حول استخدام الشباب المصرى للهاتف المحمول للتعرف على آثاره المختلفة لأنه أصبح جزء لا يتجزأ من حياتهم اليومية حيث لابد أن يوجد اهتمام بحثى بالهاتف المحمول مثل الإنترنت.

١٧- سن القوانين وتشريعات للحد من آثار استخدام الهواتف المحمولة فى التعدى على الخصوصية الفردية.

١٨- ضرورة أن تتولى النخب الاجتماعية والثقافية إعادة بناء المجتمع، وإصلاح أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واستعادة القوة لثقافته وأخلاقه.
١٩- ضرورة تعبئة أفراد المجتمع باتجاه مشروع اجتماعي شامل للنهوض بالمجتمع، ووضعه في مكانة عالية يستحقها، وتؤهله لها إمكانياته.
٢٠- ضرورة ترسيخ مبدأ المواطنة والانتماء للوطن، والتمسك بالدين والعادات والتقاليد الإيجابية، حتى يتم تحصين الشباب وأفراد المجتمع.
٢١- ضرورة ترسيخ القيم الإيجابية الداعمة للعمل والإنتاج والقضاء على الظواهر والقيم السلبية.
٢٢- احترام سيادة القانون وإعادة هيبة الدولة والقضاء على البلطجة والانفلات الأمني، وإعادة الطمأنينة لأفراد المجتمع.
٢٣- لا بد من إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث إن الأوضاع لم تستقر بعد، وأن الثورة ما تزال قائمة، ولم تستكمل بعد، وأن ذلك يقتضي مضي فترة من الزمن أطول نسبيًا.
٢٤- الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة والمتمثلة في الأسرة والمدرسة والإعلام، وتوفير الرعاية الكاملة لها حتى تساعد على تربية النشء تربية سليمة.
٢٥- ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية والشعبية ومؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعية بتوضيح وشرح الفرص والتسهيلات والخدمات الاجتماعية والثقافية المفتوحة أمام الجماهير.
٢٦- ضرورة تعميم ونشر الثقافة والتربية بين الجماهير.
٢٧- ضرورة سرعة سيطرة الأمن على المواقف المختلفة، وإعادة هيبة الدولة، حتى لا تتفاقم الأمور.

حواشي البحث:

(١) عبادة كحلية: الثورة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي عبر العصور، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ٢٠٠٥م.
(٢) ذكى نجيب محمود، مجتمع جديد، القاهرة، ط٥، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص١٢١.
(٣) عادل العوا، القيم الأخلاقية، سوريا، ط١، جامعة دمشق، ١٩٨٦، ص٣٦.
(٤) محمود عطا حسين عقل، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية فى دول الخليج العربية، مكتبة التربية العربى لدول الخليج، ٢٠٠١، ص٧٠.
(٥) يحيى مرسى عيد بدر، الإدراك المتغير للشباب المصرى دراسة فى الأنثروبولوجيا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص١٩٧.
(٦) سعيد إسماعيل القاضى، بعض القيم الأخلاقية لدى المعلمين، دراسة ميدانية بمحافظة أسوان، كلية التربية، جامعة أسيوط، نوفمبر، ١٩٩٠، ص١.

(٧) محمد علي سلامة: الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٦٣.
(٨) أحمد مجدى حجازى، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد (٩)، ٢٠٠٣، ص٥٣.
(٩) المرجع السابق، ص٥٤.
(١٠) المرجع السابق، ص٥٤.
(١١) ضياء الدين زاهر، القيم والمستقبل، دعوة للتأمل، مجلة المستقبل، التربية العربية، العدد (٢)، المجلد (١)، القاهرة، المركز العربى للتعليم والتنمية، ١٩٩٥، ص٧.
(١٢) المرجع السابق، ص٨.
(١٣) حافظ فرج أحمد، مواصفات نظام تربوى مستقبلى يتفق ومستحدثات عصر العولمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الأول حول (مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة)، المجلد (الأول)، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص١٥٥.
(١٤) على ليلة، الثقافة العربية والشباب، القاهرة، ط١، المصرية اللبنانية، ط١، المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣، ص ص٣١- ٣٣.
(١٥) محمد مصطفى أحمد. الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها في التعليم ورعاية الشباب. القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩م، ص ١٩٠.
(١٦) ماهر أو المعاطي علي. الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب. القاهرة، دار حلوان للنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
(١٧) نجلاء عبد الحميد راتب. الانتماء الاجتماعي للشباب المصري. القاهرة، مركز المحروسة للبحوث، ١٩٩٩، ص ٤٦.
(١٨) أحمد شفيق سكري : قاموس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٥٥٤.
(١٩) سهير كامل أحمد : التوجيه والإرشاد النفسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٧٠.
(٢٠) محمود فتحي عكاشة : المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧، ص ١٢٠.
(٢١) هشام محمد الخولي : الأساليب المعرفية وضوابطها في علم النفس، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٢١.
(٢٢) هناء محمد محمود الجبالى، التربية الجمالية وتنمية القيم الأخلاقية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص١٨.
(٢٣) عبد الودود مكروم، دراسة لبعض المشكلات التى تعوق الوظيفة الخلقية، مرجع سابق، ص٢٣٤.
(٢٤) المرجع السابق، ص٢٣٤.
(٢٥) سمير إبراهيم حسن: الثقافة والمجتمع، دمشق: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٧م.
(٢٦) سمير صادق حنا: الثقافة العلمية والقيم الإنسانية، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م.
(٢٧) عبد الرءوف فضل الله وآخرون: الثقافة والقيم، أعمال المؤتمر الثقافي العربي السابع، ٢١- ٢٣ أكتوبر، سلطنة عمان، جامعة السلطان قابوس، بيروت، دار الجيل، ٢٠٠١م.

(٢٨) علي ليلة: العالم الثالث مشكلات وقضايا، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والخمسون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م.

(٢٩) محمد إبراهيم كاظم: التطور القيمي وتنمية المجتمعات الريفية، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد ٧، عدد ٣، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١١.

(٣٠) عبد الجليل حليم: الثقافة والتحولات الاجتماعية، أعمال الندوة المنظمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ١٦- ١٩ مارس ١٩٨٨م، السعودية، منشورات عكاظ.

(٣١) شحاتة صيام: الشباب والهوية الثقافة، إعادة التشكيل الثقافي دراسة ميدانية للثقافة الغربية لعينة من الشباب في المجتمع المصري، مجلة تربية الأزهر، العدد (١٠٨)، ٢٠٠٢م، ص ٢٧٩.

(٣٢) المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢- ١٩٨٠م، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥م، ص ص ٢٢٥- ٤٢٠.

(٣٣) محمود عبد الحميد حمدي: الهجرة وقضايا التنمية في مصر، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م.

(٣٤) سمير نعيم: المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، حالة مصر، بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٣١)، ١٩٩٠م، ص ١١١.

(٣٥) أحمد أنور: الانفتاح وتغير القيم في مصر، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

(٣٦) السيد ياسين: الثورة والتغير الاجتماعي- ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (١٥)، ١٩٧٧م، ص ٤١. ولمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى: طارق البشري: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢م – ١٩٧٠م، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧م.

(٣٧) علي ليلة: العالم الثالث: مشكلات وقضايا، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والخمسون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣م.
ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:
- سمير أمين: حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد الثاني، مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكي، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦م.

(٣٨) عمرو عبد الكريم سعداوي: العولمة وصراع القيم في مصر، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر مصر في عيون شبابها، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩ أبريل ٢٠٠٠م.

(٣٩) محمد أحمد بيومي: علم اجتماع القيم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م.
ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون: قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٩٢م.
- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.

(٤٠) صلاح قنصوة: نظرية القيمة في الفكر المعاصر، بيروت: دار التنوير، ط٢، ١٩٨٤م.
ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- سعيد إسماعيل علي: فلسفات تربوية معاصرة، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥م.
- عبد الراضي إبراهيم: موقع القيم في بعض فلسفات التربية، القاهرة: مجلة دراسات تربوية، عالم الكتب، ط١٦، ١٩٨٩م.

(٤١) إبراهيم مصعب الدليمي: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظل العولمة، مجلة شئون عربية، العدد (١١٥)، القاهرة: مطابع جامعة الدول العربية، ٢٠٠٣م.

(٤٢) ضياء زاهر: القيم في العملية التربوية، سلسلة معالم تربوية، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ١٩٩٦م.

(٤٣) السيد ياسين: التوازن الطبقي في المجتمع المصري، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢)، يوليو، القاهرة، ١٩٧٤م.

(٤٤) جودة عبد الخالق: الانفتاح: الجذور والمصادر والمستقبل، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢م.

(٤٥) علي بركات الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ ــ ١٩٥٢م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٧٨م.
ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- أنور عبد الملك: المجتمع المصري والجيش، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.
- حسن خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، القاهرة: الجمعية المصرية التاريخية، ١٩٦٢م.

(٤٦) علي ليلة، المتغيرات المسئولة عن ضعف بناء الثقافة ومنظومات القيم في مصر عبر العقود الثلاثة الأخيرة، القاهرة، عين شمس، ٢٠١٠م.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:
- على عجوة : العلاقات العامة وقضايا الشباب فى مصر، ندوة الإعلام والشباب، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٢١-٢٢٢.
- أحمد كمال أبو المجد : أزمة القيم وأثرها على الأسرة العربية والمسلمة، مطبوعات أكاديمية، المملكة المغربية فى : أزمة القيم ودور الأسرة فى تطور المجتمع المعاصر، سلسلة الدورات، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٢، ص ١٢٣.
- حامد زهران، إجلال سرى :القيم السائدة والقيم المرغوبة فى سلوك الشباب، بحث ميدانى فى البيئتين المصرية والسعودية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ١٩٨٥م.
- سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠ .
- James Zaden, The social experience, New York: Mc Graw Hill Publishing company, 1990, p. 148
- Schgaefer, E., Children's reports of parental behavior. Child Development, 36: 413-424, 1995.